محددات الإفصاح المحاسبي عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمدخل مقترح لتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية: دراسة تطبيقية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية

إعداد

أ / نادر رزق مختار تركى

مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

٢٠٢٥م – ١٤٤٦هـ

الملخص:

تمثل الهدف الرئيس للبحث فى قياس أثر الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة الثلاثية (البيئية والاجتماعية والمؤسسية) للبنوك وشركات تكنولوجيا التمويل المقيدة بالبورصة المصرية، والكشف عن مستوى الإفصاح المحاسبى الوصفى والكمى والمالى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في ضوء الإصدارات المهنية، وقياس مدى تأثير الإفصاح على تمكين الحوكمة الثلاثية، وتحديد طبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للبنوك والشركات محل الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية بالإعتماد على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (٣) شركات تكنولوجيا التمويل العاملة في مصر و (٣) بنوك، من خلال سلسلة زمنية مكونة من ثلاث سنوات تبدأ من عام ٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٣، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة ببرنامج (SPSS) لاختبار فروض البحث.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: ا انخفاض نسب ودلالة مستوى الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك والشركات التكنولوجيا المالية المصرية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٢١-٢٠٢٣)، حيث تراوحت نسبة مستوى الإفصاح من (١٣%) إلى (٤٦%) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المخفض جداً والمستوى المنخفض، وتراوح نسبة مستوى الإفصاح الوصفى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية من (٣%) إلى (٩٨%) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المخفض جداً والمستوى الكاف جداً، بينما تراوحت نسبة ومستوى الإفصاح الكمى من (٠%) إلى (٣٣%) وبدلالة مستوى إفصاح المخفض جداً، كما تراوحت نسبة ومستوى الإفصاح المالى من (٠%) إلى (٧٣%) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المخفض جداً والمستوى المتوسط، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في البنوك وشركات التكنولوجيا المالية محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٥٧٣) بمستوى معنوية (٠.٠١٣)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالبنوك وشركات التكنولوجيا المالية المصرية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٥%)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٤.٦٠٩) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠.٠١٩). كما بلغ معامل الإرتباط الكلي (R) Multiple Regression Analysis للنموذج (٠.٧٠٥) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين متغيرات النموذج، وقد بلغ معامل التحديد (R2) Coefficient of Determination (٠.٤٩٧)، حيث يشير إلى قدرة عناصر مؤشر الإفصاح المحاسبي عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تفسير (٤٩.٧%) من التغيرات في تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وتوصى الدراسة بضرورة العمل على تطوير نظام معلومات متكامل من خلال وضع برامج شاملة للإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في الجهات المالية والمصرفية، وعقد دورات تدريبية وورش عمل بشكل مستمر لموظفى البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من أجل تنمية مهاراتهم وخبراتهم للإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، ومعرفة الوسائل والطرق المستحدثة المتبعة المهنية والتنظيمية في الإفصاح، بالإضافة إلى استقطاب الخبراء لتقديم المزيد من البيانات والمعلومات، وذلك في إطار المساعدات الفنية التي تقدم في مجال الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، وضرورة قيام البنك المركزي المصرى والهيئة العامة للرقابة المالية بإجراء عملية المساءلة للبنوك المصرية وشركات التكنولوجيا المالية وذلك للتحقق من مدى الالتزام بالإفصاحات المؤثرة على الحوكمة الثلاثية التى تصدرها الجهات الرقابية والمتطلبات القانونية والإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية لتحقيق المزيد من الشفافية والمصداقية .

القسم الأول
الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة:

مع تزايد الاتجاه نحو مواكبة التطورات المتلاحقة في أسواق المال ومؤشراتها، والتي تركز على معايير تنموية مستدامة نتيجة اهتمام المستثمرين بافصاحات ومقاييس أداء غير تقليدية تتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي والمؤسسى(أبو العلا، ٢٠١٨)، **أصدرت البورصة المصرية** مؤشراً عن الحوكمة البيئة والاجتماعية والمؤسسية في مارس ٢٠١٠ ويعتبر المؤشر الثانى على مستوى الاقتصاديات الناشئة بعد الهند، كما أنه الأول في المنطقة العربية والإفريقية، لذا فقد اهتمت الشركات المقيدة في البورصة المصرية العمل على تحقيق متطلباته من إفصاحات غير إلزامية، بما يمكنها أن تندرج تحت عضويته (سرور، ٢٠٢٠).

وانطلاقاً من أن الحوكمة أصبحت بحكم الضرورة، مطلبًا حيويًا وأساسًا لوجود واستمرار المشروعات، وأن أسلوب ممارسة الحوكمة يؤثر بشكل كبير على مصير الشركات والمؤسسات، وتظهر آثاره على الاستثمار، وفي ظل انتشار الفساد المالي والإداري والأخلاقي، تبرز الحاجة إلى تطبيق مفاهيم وضوابط الحوكمة المؤسسية والمجتمعية التي تشمل الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب، وكذلك الرقابة والمساءلة (Trotta et al., 2024).

وعلى الجانب الآخر شهد القطاع المالي تطورًا سريعًا بفضل ظهور التقنيات المالية المعروفة باسم ابتكارات التكنولوجيا المالية، والتي أثرت بشكل كبير على أعمال الوسطاء الماليين، وتعمل ابتكارات التكنولوجيا المالية على تحسين المؤسسات التجارية، وكفاءة الاستثمار المؤسسي، والابتكار، وتستخدم البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات البيئية وأداء المؤسسات بدقة، وتحديد المخاطر والمشاكل البيئية، و يساعد المؤسسات المالية على تقييم الوضع البيئي للمؤسسة بشكل شامل، وتقليل الدعم التمويلي للمؤسسات ذات المخاطر العالية(Liu & Li, 2024).

وتأكيداً على أن الشركات تعمل على الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا الرقمية لتحسين كفاءة الخدمات المالية وشفافيتها وتخصيصها، وتساهم هذه التقنيات في إيجاد حلول تسهل مشاركة المستثمرين والشركات في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، **وفى هذا الصدد** استحوذت ابتكارات التكنولوجيا المالية على اهتمام الباحثين، لانعكاساتها على جودة التقارير المالية وغير المالية واهتمامها بالأداء المالى والبيئي والاجتماعى والحوكمى، وتحسين الشفافية واتساق المعلومات المحاسبية، وحل المشاكل البيئية، والعمل على الحوكمة الاجتماعية والمؤسسية (Dicuonzo et al., 2024).

ويسعي البحث إلى قياس أثر محددات الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين المسئولية البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تعد الحوكمة الثلاثية بأبعادها الاجتماعية والبيئية والمؤسسية مدخلاً جديداً ذو أهمية كبيرة يتضمن مجموعة من الأبعاد والمؤشرات تعتمد على معايير بيئية وأدوات مالية غير تقليدية، حيث لم تعد البورصات تركز على العوائد الاقتصادية فقط، بل شملت أبعاداً جديدة تؤثر على أدائها وقدرتها على جذب الاستثمار والاستمرار (النقيب، ٢٠٢١).

ومن ناحية أخرى، تختلف الإفصاحات عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من حيث الشكل والمحتوى نتيجة عدم وجود معايير محاسبية متعارف عليها بشأن الحوكمة الثلاثية، وذلك على الرغم من الجهود الأكاديمية والبحثية والحكومية على المستوى المحلى والدولى، ويتطلب إدراج الشركات فى مؤشر الحوكمة الثلاثية مجموعة من المتطلبات والممارسات يتم تقييمها في ضوء الإفصاح عنها ضمن تقارير مستقلة أو التقارير السنوية (عيد، ٢٠٢٣)

الأمر الذى يفرض ضرورة وجود آليات مختلفة تساعد المؤسسات والشركات على تحقيق ميزة تنافسية لجذب الاستثمارات واللاحق بمتطلبات المستثمرين والعملاء وخلق قيمة جديد، وفى إطار ذلك قامت البورصة المصرية بتدشين مؤشر ESG ، فى إطار اهتمامها بالاتجاهات العالمية الحديثة فى مؤشرات أسواق المال، والتى بدأت فى التركيز على معايير التنمية المستدامة، خاصة فى ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير التقليدية للشركة، كالحفاظ على مستويات أداء بيئي جيد، ومسئولية اجتماعية متميزة للشركة، وإتباعها لمعايير الحوكمة المؤسسية الجيدة، بل إن الاتجاهات الحديثة فى مفهوم الحوكمة الثلاثية للشركات، أخذت تركز على أهميتها كونها إحدى الأدوات التى يمكن للشركات أن تستخدمها فى إدارة المخاطر التى تواجهها(البورصة المصرية، ٢٠٢٤).

وتعد ابتكارات التكنولوجيا المالية مفهومًا واسعًا يتضمن مجموعة من الأدوات والآليات والخدمات التكنولوجية المستحدثة، حيث تسهم في زيادة وتيرة الاستثمار بين الأشخاص والشركات لتصبح أحد آليات النمو الاستثماري، وتوفر ابتكارات التكنولوجيا المالية مزيج متنوع من الخدمات المقدمة للعملاء، وتؤثر بشكل كبير على كفاءة العمليات التشغيلية والمنافسة وخفض التأثيرات السلبية للعديد من المخاطر (شحاتة، ٢٠١٩).

ومن ناحية أخرى، تعد ابتكارات التكنولوجيا المالية ذات مكانة بارزة لدورها الإيجابي في توفير ابتكارات مالية وحلولاً مبتكرة وفعاله تعمل على تبسيط المعاملات المالية للمستهلكين والشركات، من حيث للوصول للخدمات المالية بشكل أوسع وأكثر شمولية، وتعمل على تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف للشركات المالية والعملاء، وتستخدم تطورات تكنولوجية مستحدثة مثل البيانات الضخمة وسلاسل الكتل والذكاء الاصطناعى الأمر الذى يضيف الأمان للمعاملات (إبراهيم، ٢٠٢٣).

وفى هذا الصدد، تسعى جميع إدارات المنشآت إلى تحقيق أهدافها المالية، ونتيجة للتطورات المتلاحقة في أسواق المال، فقد شملت أهداف أخرى بجانب الربحية، تشمل أهدافاً بيئية تعمل على إدارة الانبعاثات واستخدامات الموارد وتخفيض الأثار البيئية السلبية، وأهداف اجتماعية تغطى العلاقات الداخلية والخارجية ، وأهداف مؤسسية تهتم بالامتثال للقوانين والأخلاقيات المؤسسية **وفي هذا السياق،** تحولت العديد من المنشآت من هدف المالى والربحى إلى أهداف محورية تمكنها من إدارة المخاطر واستغلال الفرص لتحقيق نجاحات طويلة الأجل (Whelan et al., 2024).

ومما سبق تتمثل جوانب المشكلة البحثية في غياب الأطر المنهجية لتعزيز مستويات الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية الحديثة وأدواتها المختلفة وأثرها على تمكين الحوكمة الثلاثية؛ البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومحاولة تقديم مدخل مقترح يجسد أثر الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتحقيق متطلبات الحوكمة الثلاثية.

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في مجموعة الأسئلة البحثية التالية:

١) ما مستوى إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية محل الدراسة عن ابتكارات التكنولوجيا المالية؟
٢) ما هي طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات محل الدراسة؟
٣) إلى أى مدى يؤثر الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على الشركات محل الدراسة؟

ثالثاً: عرض وتحليل الدراسات البحثية السابقة:

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث من حيث تركيزها على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وابتكارات التكنولوجيا المالية والإفصاح عنها من خلال تناول المحاور الأساسية التالية

- دراسات تناولت الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وفقا للجهات والمنظمات الحاكمة.
- دراسات تناولت ابتكارات التكنولوجيا المالية والإفصاح عنها .
- دراسات تناولت العلاقة بين ابتكارات التكنولوجيا المالية والحوكمة الثلاثية.

١. دراسات تناولت الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وفقا للجهات والمنظمات الحاكمة:

استهدفت دراسة المرادي (٢٠١٩) بيان دور قواعد وآليات الحوكمة في تعزيز استقلالية مراجع الحسابات الخارجي لتحسين جودة التقارير المالية، وتم تطبيق الدراسة ميدانياً على عينة مكونة من (١٨٩) مراجعاً من مراجعي الحسابات القانونية الممارسين للمهنة، ومراجعي الحسابات الخارجية في القطاع العام. و توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها: إن تطبيق قواعد وآليات الحوكمة يعمل على تحسين مستوى إدراك مستخدمي التقارير المالية باستقلال المراجع الخارجي وبالتالي الثقة في القوائم المالية المنشورة، ووجود ارتباط إيجابي لاستقلال المراجع الخارجي في تعزيز وتحسين جودة التقارير المالية في ظل قواعد وآليات حوكمة الشركات؛ وأوصت الدراسة بضرورة رفع مستوى الوعي لدى كافة الأطراف خصوصاً أطراف الحوكمة بأهمية استقلال المراجع الخارجي للحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية، وضرورة الإسراع بإنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن.

كما استهدفت دراسة المشهداني (٢٠٢٠) بيان العلاقة الوطيدة بين الحوكمة والتنمية المستدامة حيث إن تحقيق مصالح وأهداف الدول لم يعد يقتصر على توظيف مواردها وطاقاتها وتحقيق الأرباح المالية دون التفكير في حقوق الأجيال المقبلة واستدامة الموارد والطاقات بكافة المجالات. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: هناك تأثير لعناصر الحوكمة على استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث إن غياب الحوكمة يؤدي إلى تدني معدلات التنمية المستدامة، وتراجع مستويات الرفاهية، في حين أن تطبيق إجراءات الحوكمة يساهم في تعزيز مجالات التنمية وقياس جودة الحكم. كما يعد تبني قواعد الحوكمة أمر ضروري لمكافحة الفساد المالي والإداري والمحاسبي، واتباع معايير ذات جودة عالية في مجال قياس الأداء الحكومي.

كما هدفت دراسة غضبان (٢٠٢١) إلى تقديم إطار مفاهيمي لحوكمة الشركات، مع بيان دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن ظهور مفهوم الحوكمة لم يكن من قبيل الصدفة وإنما كانت له مبرراته ودوافعه الذاتية والموضوعية، ورغم الخلاف الكبير حول مفهومه وأهدافه وتحديد أبعاده وعلاقته بالتنمية، إلا أن هناك إجماع على ثلاثية القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني كشروط لتحقيق التنمية المستدامة، فالحوكمة ليست هدفاً في حد ذاته فحسب، بل وشروطاً ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون النيل من حقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

كما كشفت دراسة Kaawaase et al., (2021) عن العلاقة بين سمات الحوكمة المؤسسية المتمثلة في الخبرة والاستقلالية والأداء لدى مجلس الإدارة وجودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية في المؤسسات المالية في أوغندا. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة بين الخبرة والأداء لدى مجلس الإدارة وجودة

التقارير المالية، وتوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة بين جودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، ولا تعد استقلالية مجلس الإدارة مؤشر ذو دلالة على جودة التقارير المالية.

وسعت دراسة Alaoubi & Almomani (2021) إلى قياس الأثر المعتدل للمحاسبة القضائية على العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية في تطبيق قواعد الحوكمة بأبعادها (التزام حوكمة الشركات بحقوق المساهمين، التزام حوكمة الشركات بالمساواة في المعاملة بين المساهمين، التزام حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية، التزام حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية). على جودة المعلومات المحاسبية، كما يوجد تأثير معدل للمحاسبة القضائية ذات الدلالة الإحصائية على العلاقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات بأبعادها وجودة المعلومات المحاسبية مع عناصرها (ملاءمة المعلومات المحاسبية وصدق تمثيلها) في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

بينما هدفت دراسة محمد (٢٠٢٢) إلى التعرف على مدي تأثير كفاءة المراجع الداخلي في تفعيل دور حوكمة الشركات، والتعرف على أثر استقلالية المراجع الداخلي من حيث التعيين وعدم الاشتراك في الأعمال التنفيذية داخل الشركة على قيامه بدوره الرقابي والذي يدعم دور نظام حوكمة الشركات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتعلقة بالشركة، ودور المراجع الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات يتوقف على ضرورة توافر الفهم المشترك لدي المراجع والأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات لجعل نشاط المراجعة الداخلية نشاط مضيف للقيمة داخل الشركة.

كما سعت دراسة Bai et al., (2023) إلى التعرف على دراسة طبيعة وشدة التغيرات في التنمية المستدامة للشركات نتيجة لبعض العلاقات بين حوكمة الشركات التي تركز على أصحاب المصلحة (CG) والمسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات الرائدة فيما يتعلق بقيمتها السوقية (MC) في بورصة شنغهاي في الصين. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود تغيير كبير في قيمة الشركة، والذي تم قياسه اعتماداً على ROA، وTbQ، والنمو الناجم عن متغيرات الدراسة، بما في ذلك المتمركزة حول حوكمة المسؤولية، والمسؤولية المجتمعية، وعمر الشركة، وحجم الشركة، والرافعة المالية. وكانت المسؤولية التي تركز على الموردين، والمسؤولية التي تركز على العملاء، والمسؤولية التي تركز على الدائنين، والمخاطر الإجمالية، على التوالي، عند مستوى أهمية ١٪ و٥٪. تظهر القيم المستخرجة من تأثير الاعتدال أن Sub هو عامل رئيسي في تحفيز الشركات الكبيرة الراسخة على التركيز على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تركز على أصحاب المصلحة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين قيمة الشركة على المدى القصير والطويل.

واختبرت دراسة الناغي وآخرون (٢٠٢٣) أثر التكامل بين الآليات الداخلية للحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضعف التزام العديد من الشركات بإرشادات إعداد تقرير الحوكمة للشركات المقيدة في البورصة المصرية، أيضاً إن التكامل سوف يؤدي إلى ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية حيث يود تأثير معنوي للتكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على محددات جودة عملية المراجعة الخارجية.

كما استهدفت دراسة Aboukhadeer et al., (2023) التعرف على أهمية تطبيق معايير الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيؤثر على التدقيق الخارجي في. حيث تجعل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقارير المراجعة الخارجية موحدة وتؤثر على ملاحظات المراجعة الخارجية ومن ثم سيؤدي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تبادل شركات المراجعة الليبية مع شركات المراجعة العالمية لاكتساب الخبرة في مراجعة البيانات المالية المعدة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما سيؤدي ذلك إلى زيادة النتائج التي توصل إليها المدققون الخارجيون ومعرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية.

وفى ذات السياق هدفت دراسة Mahmoodi et al., (2023) إلى التعرف على تأثير استقرار حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الاستقرار الإداري يرتبط سلباً بجودة المعلومات المحاسبية. كما أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة مماثلة بين مدة خدمة المراجع المستقل وجودة المعلومات المحاسبية. وبناء على ذلك، فإن استقرار مدة عمل لجنة المراجعة لا يرتبط بشكل كبير بجودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم فإنه كلما زاد الاستقرار في عناصر الحوكمة والرقابة في الشركات، انخفضت جودة المعلومات المحاسبية.

٢. دراسات تناولت ابتكارات التكنولوجيا المالية والإفصاح عنها .

استهدفت دراسة Christian H & Lars H(2016) فحص المحددات التي شجعت على انتشار التكنولوجيا المالية في بعض الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول المتقدمة تشهد نمو في استخدام التكنولوجيا المالية عندما تكون أسواق المال متطورة، وأن أنواع خدمات التكنولوجيا المالية تشمل أنشطة تمويلية، إدارة الأصول، ومدفوعات وأنشطة مالية أخرى، وأن التمويل هو أكثر الأنشطة استخداماً من خلال التكنولوجيا المالية ثم المدفوعات وإدارة الأصول، ويرجع ذلك إلى فجوة التمويل التقليدي التي تواجهها الشركات متوسطة وصغيرة الحجم حول العالم والقيود التمويلية التي فرضتها القواعد التنظيمية المصرفية الصارمة بعد الأزمة المالية العالمية

كما استهدفت دراسة Chang H., & Kuan J (2017) قياس أثر ابتكارات التكنولوجيا المالية على سلاسل التوريد. وتوصلت الدراسة إلى أنه بفضل تطور التكنولوجيا المالية

تحولت سلسلة التوريد المالية التقليدية التي تدار من خلال البنوك إلى نموذج عبر الإنترنت يتميز بسهولة التعامل والمرونة والسرعة، وتغيرت خصائص سلسلة التوريد المالية حيث أصبحت أسرع، كما أنها تتم من خلال منصات الكترونية تعمل بمعايير تشغيلية، وأيضاً تكامل الخدمات المالية على طول سلسلة التوريد مع بعضها لتصبح أكثر مرونة ووضوحاً، وانخفاض تكلفة الائتمان من خلال متطلبات أقل للضمانات حيث تستفيد سلسلة التوريد المالية التكنولوجية من إمكانيات تحليل البيانات الكبيرة عبر الإنترنت، ومعالجة عدم تماثل المعلومات.

كما هدفت دراسة Maja P (2018) إلى بيان التأثيرات السلبية المحتملة للتكنولوجيا المالية على قطاع الخدمات المالية فى الاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية في الخدمات المصرفية الاستثمارية يشتمل على خدمات إدارة الأصول والاستشارات المالية الألية والتخطيط المالى، ويتم تقديم هذه الخدمات بتكلفة أقل من الخدمات المالية التقليدية مع زيادة إمكانية الوصول وشفافية نماذج الأعمال المصرفية، هذا النوع من الخدمات المالية يجذب المواطنين الرقميين خاصة في الأسواق المالية الناشئة، كما أن الخدمات الأكثر وضوحا هي طرق الدفع البديلة كخدمة مالية أساسية تمكن العملاء من إدارة واستلام المدفوعات بسرعة وبتكلفة يمكن تحملها بالاعتماد فقط على القنوات الرقمية .

وفى هذا الصدد هدفت دراسة Julapa &Catharine L (2018) إلى فحص إمكانية منصات التكنولوجيا المالية للإقراض على توسيع نطاق الائتمان من خلال الوصول إلى المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية التقليدية، وذلك باستخدام بيانات من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ من أحد أكبر المنصات التقليدية، وذلك باستخدام بياناتها متاحة للعامة. وتوصلت الدراسة إلى أن أنشطة إقراض العملاء من خلال التكنولوجيا المالية وصلت إلى المناطق المحرومة من الخدمات البنكية خاصة المناطق التي لديها فروع بنكية أقل عدد قليل من فروع الخدمة عدد كبير من المقترضين المحليين، كما أن التكنولوجيا المالية لديها حصة سوقية مرتفعة في المناطق حيث تشير المتغيرات الاقتصادية إلى بيئة مليئة بالتحديات.

واستهدفت دراسة شحاتة (٢٠١٩) بناء نموذج محاسبى مقترح للقياس والإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالى بأبعاده الثلاثة (الوصول والإتاحة والاستخدام) وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: اعتماد نجاح الشمول المالى على مدى التطور في البنية التحتية للنظام المالى والمصرفى وتحسين أنظمته الائتمانية وتسهيل الضمانات، وأن البنوك العامة يليها الفروع الأجنبية يليهم البنوك الخاصة بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالى على تحسين الأداء تختلف فيما بينها.

وفى ذات السياق هدفت دراسة الجبلى وحسين(٢٠٢١) إلى بيان أثر التكنولوجيا المالية فى دعم وتعزيز الشمول المالى وأثرها على تسعير الخدمة المصرفية ومن ثم على تخفيض تكاليف هذه الخدمات، وبيان أثر الشمول المالى على تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تساهم التكنولوجيا المالية فى دعم وتعزيز

آليات الشمول المالى من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وإزالة عدم التماثل في المعلومات بين جميع الأطراف و تحقيق الشفافية والأمان وتعزيز الخصوصية ، مع سهولة حصول جميع الأفراد على تمويل مناسب لاحتياجاتهم ، وسهولة فتح حساب وغيرها من الخدمات التى يحتاجها الأفراد ، تؤثر التكنولوجيا المالية على خفض تكلفة المصرفية فى البنوك المصرية من خلال إتمام المعاملات المالية بأمان وشفافية وتكلفة أقل ، مع إتمام التحويلات بالمناطق النائية دون الحاجة إلى بنية تحتية جديدة ، بالإضافة الى إتمام المدفوعات والتحويلات المالية بسرعة فائقة ،والتقليل من التكاليف الزمنية والمادية للبنوك والعملاء ، ويؤثر الشمول المالى فى خفض تكلفة المصرفية فى البنوك المصرية من خلال التقليل من تكلفة التحويلات المالية الناتجة من عدم وجود وسيط من خلال إعداد المحافظ الرقمية والتعامل بها لتحويل الأموال بدون رسوم إضافية.

كما هدفت دراسة فرج (٢٠٢٣) إلى قياس أثر الإفصاح عن مخاطر التكنولوجيا المالية على تخطيط إجراءات عملية المراجعة، والوقوف على طبيعة وأهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية، والمخاطر المرتبطة بها. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المخاطر التي يجب أخذها في الحسبان والإفصاح عنها تتعلق بالتكنولوجيا المالية وتؤثر على فعاليتها، ومن ثم لها درجة تأثير كبيرة على تخطيط إجراءات المراجعة، وأن التكنولوجيا المالية بكافة أشكالها وصورها تعتمد على رقمنه البيانات والمعلومات التي يتم تقديمها لجميع الفئات من المستخدمين من خلال البرامج والتطبيقات الإلكترونية، والتي يمكن للمستخدمين الوصول إليها في أي وقت على مدار اليوم وبأقل وقت وأدنى تكلفة ممكنة، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام الجهات المهنية والتنظيمية المشرفة على مهنة المحاسبة والمراجعة بتحديث معايير المحاسبة والمراجعة لتأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية، ومعالجة بعض القضايا التي تثيرها تلك التقنيات. كما أوصت بضرورة القيام بالمزيد من الأبحاث حول تأثير التكنولوجيا المالية على جودة عملية المراجعة.

٣. دراسات تناولت العلاقة بين ابتكارات التكنولوجيا المالية والحوكمة الثلاثية.

استهدفت دراسة liu & li(2024) الكشف عن كيفية تأثير التكنولوجيا المالية المصرفية على التضليل البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG)، وذلك باستخدام عينة من البنوك والشركات في الصين بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٢. وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية المصرفية قادرة على الحد من التضليل البيئي والاجتماعي والحوكمة، وتُظهر اختبارات الآلية أن التكنولوجيا المالية المصرفية تُقلل من التضليل البيئي والاجتماعي والحوكمة من خلال تقليل القيود المالية وعدم تناسق المعلومات. وتُظهر اختبارات عدم التجانس أن هذه العلاقة قوية بشكل خاص لدى الشركات العاملة في الصناعات عالية التلوث، والشركات التي لا تملك أسهمًا مصرفية أو ملكية حكومية. وتُقدم هذه الورقة البحثية أدلة تجريبية على قيمة التكنولوجيا المالية المصرفية في الحد من التضليل البيئي والاجتماعي والحوكمة.

وناقشت دراسة you & liu (2025) التأثير المُخفف للتكنولوجيا المالية المصرفية على العلاقة بين أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وتحمل المخاطر النشطة لدى ٤٢ بنكًا تجاريًا مُدرجًا في الصين. وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية المصرفية قادرة على تخفيف العلاقة الإيجابية بين أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وتحمل المخاطر النشطة لدى البنوك، وذلك لمنع الإفراط في تحمل المخاطر. وتقترح الورقة البحثية على البنوك السعي إلى دمج تطبيقات التكنولوجيا المالية وممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) لتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر.

وفى هذا الصدد كشفت دراسة Galeone et al., (2024) عن العوامل التي تؤثر على الابتكار التكنولوجي في القطاع المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التأثير الاجتماعي، المُعزز بعوامل ESG، هو مُتغير يُشجع على تبني التكنولوجيا في القطاع المصرفي. يدعم التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية البنوك في تحقيق أهداف الاستدامة بكفاءة أكبر. تُقدم هذه الدراسة مساهمة مهمة في الأدبيات الأكاديمية، حيث تُوسّع المعرفة حول مُحددات انتشار التكنولوجيا المالية من خلال تحليل تأثير عوامل ESG التي لم تُؤخذ في الاعتبار في الأدبيات السابقة. تُقدّم الدراسة أيضًا تداعيات عملية على البنوك وصانعي السياسات. ومن المناسب أن تُخطّط البنوك لأنشطة تدريبية للمديرين والموظفين حول التكنولوجيا المالية لتعزيز فهم هذه المواضيع وتسهيل ترسيخ ممارسات الاستدامة بشكل أفضل.

ومن استقراء وتحليل أهداف ونتائج الدراسات السابقة ، يمكن استخلاص مجموع النقاط التالية:

- **المحور الأول:** هدفت دراسة المرادي (٢٠١٩) إلي بيان دور قواعد وآليات الحوكمة في تعزيز استقلالية مراجع الحسابات الخارجي لتحسين جودة التقارير المالية، بينما هدفت دراسة المشهداني (٢٠٢٠) بيان العلاقة الوطيدة بين الحوكمة والتنمية المستدامة حيث إن تحقيق مصالح وأهداف الدول لم يعد يقتصر على توظيف مواردها وطاقاتها وتحقيق الأرباح المالية دون التفكير في حقوق الأجيال المقبلة واستدامة الموارد والطاقات بكافة المجالات، كما هدفت دراسة غضبان (٢٠٢١) إلى تقديم إطار مفاهيمي لحوكمة الشركات، مع بيان دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، وكشفت دراسة Kaawaase et al., (2021) عن العلاقة بين سمات الحوكمة المؤسسية المتمثلة في الخبرة والاستقلالية والأداء لدى مجلس الإدارة وجودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية في المؤسسات المالية في أوغندا، وسعت دراسة (Alaoubi & Almomani 2021) إلى معرفة الأثر المعتدل للمحاسبة القضائية على العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، بينما سعت دراسة محمد (٢٠٢٢) إلى التعرف على مدي تأثير كفاءة المراجع الداخلي في تفعيل دور حوكمة الشركات، والتعرف على أثر استقلالية المراجع الداخلي من حيث التعيين وعدم

الاشتراك في الأعمال التنفيذية داخل الشركة على قيامه بدوره الرقابي والذي يدعم دور نظام حوكمة الشركات، كما سعت دراسة Bai et al., (2023) إلى التعرف على دراسة طبيعة وشدة التغيرات في التنمية المستدامة للشركات نتيجة لبعض العلاقات بين حوكمة الشركات التي تركز على أصحاب المصلحة (CG) والمسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات الرائدة فيما يتعلق بقيمتها السوقية (MC) في بورصة شنغهاي في الصين، واختبرت دراسة الناغي وآخرون (٢٠٢٣) أثر التكامل بين الآليات الداخلية للحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية، وقامت دراسة (Aboukhadeer et al., 2023) بالتعرف على أهمية تطبيق معايير الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية، وفى ذات السياق قامت دراسة Mahmoodi et al., (2023) بالتعرف على تأثير استقرار حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

- **المحور الثانى:** هدفت دراسة Christian H & Lars H(2016) إلى فحص المحددات التي شجعت على انتشار التكنولوجيا المالية في بعض الدول، بينما هدفت دراسة Chang H., & Kuan J (2017) إلى بيان أثر ابتكارات التكنولوجيا المالية على سلاسل التوريد، كما هدفت دراسة Maja P (2018) إلى بيان التأثيرات السلبية المحتملة للتكنولوجيا المالية على قطاع الخدمات المالية فى الاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة الأمريكية، وهدفت دراسة Julapa &Catharine L (2018) إلى فحص إمكانية منصات التكنولوجيا المالية للإقراض على توسيع نطاق الائتمان من خلال الوصول إلى المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية التقليدية، كما سعت دراسة شحاتة (٢٠١٩) بناء نموذج محاسبى مقترح للقياس والإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالى بأبعاده الثلاثة (الوصول والإتاحة والاستخدام) وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية، بينما سعت دراسة الجبلى وحسين (٢٠٢١) إلى بيان أثر التكنولوجيا المالية فى دعم وتعزيز الشمول المالى وأثرها على تسعير الخدمة المصرفية ومن ثم على تخفيض تكاليف هذه الخدمات، وأخيراً هدفت دراسة فرج (٢٠٢٣) إلى قياس أثر الإفصاح عن مخاطر التكنولوجيا المالية على تخطيط إجراءات عملية المراجعة، والوقوف على طبيعة وأهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية، والمخاطر المرتبطة بها.
- **المحور الثالث:** هدفت دراسةli & liu (٢٠٢٤) إلى الكشف عن كيفية تأثير التكنولوجيا المالية المصرفية على التضليل البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG)، كما بحثت دراسة you & liu (٢٠٢٥) في التأثير المُخفف للتكنولوجيا المالية المصرفية على العلاقة بين أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وتحمل المخاطر النشطة لدى ٤٢ بنكًا تجاريًا مُدرجًا في الصين، وفى هذا الصدد كشفت دراسة Galeone et al., (٢٠٢٤) عن العوامل التي تؤثر على الابتكار التكنولوجي في القطاع المصرفي.

ومما سبق نجد أن غالبية الدراسات العربية السابقة لم تتناول العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما لم تتطرق إلى قياس أثر الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، كما تم تطبيق الدراسات السابقة في بيئات تختلف في طبيعتها عن البيئة المصرية وما شهدته من تطورات سريعة ومتلاحقة خاصة في العقود الأخيرة.

❖ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- **من حيث الهدف:** قياس أثر الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المقيدة بالبورصة المصرية، حيث إنه لا توجد دراسة عربية (فى حدود علم الباحث) تربط بين الثلاث متغيرات.
- **من حيث المتغيرات:** تتمثل متغيرات البحث في الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كمتغير تابع.
- **من حيث مجال التطبيق:** سوف ينحصر التطبيق على التقارير المالية والسنوية للشركات المقيدة في البورصة المصرية نظراً لتوافر القوائم والتقارير المالية المنشورة.

رابعاً: أهدف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى قياس أثر الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويمكن عرض الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١- بيان مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للشركات محل الدراسة.
٢- تحديد طبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات محل الدراسة.
٣- قياس مدى تأثير الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات محل الدراسة.

خامساً: أهمية ودوافع البحث: يستمد هذا البحث أهميته من تزايد اهتمام الأكاديميين والممارسين والقائمين على التنظيم بضرورة الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، لتوفير معلومات ملائمة وموضوعية عن معدلات الأداء تسهم في تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ، ولكونه يلقي الضوء على موضوع ذات أهمية للجهات والأطراف ذات الصلة والتي تتأثر قراراتهم بها وتؤثر على النشاط ككل، ويمكن تناول أهمية هذا البحث من المنظورين العلمي والعملي على النحو التالي:

١- الأهمية العلمية:

- يعتبر موضوع ابتكارات التكنولوجيا المالية والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من المواضيع الهامة والتى زاد الاهتمام بها فى السنوات الأخيرة بعد ظهور المشاكل المختلفة المتعلقة بالاهتمام فقط بالأداء المالى فقط دون الاهتمام بالجوانب الأخرى.
- تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى ظل الإصدارات المهنية والتنظيمية والذي تساعد على تمكين الحوكمة الثلاثية بأبعادها البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- ندرة الدراسات العربية وتحديداً فى البيئة المصرية التى تناولت الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة الثلاثية بأبعادها البيئية والاجتماعية والمؤسسية وبالتالى أهمية إضافة بعد جديد.
- تسليط الضوء على أدوات مستحدثة للقطاع المالى في البيئة المصرية تتسم بالحداثة، وكبر حجم التعاملات، واستخدام مكثف للتكنولوجيا الحديثة، يتناول أصولاً غير تقليدية تتسم بالرقمية، وتتسم بغموض التأثير.

٢- الأهمية العملية:

- يمثل تنشيط أسواق الأوراق المالية مطلبًا أساسياً لمجتمع المال والأعمال، وهذا يرتبط بشكل أساسي بتوفير معدلات أداء جيدة، الأمر الذي يؤكد على أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية.
- حداثة مفهوم ابتكارات التكنولوجيا المالية، وخاصة فى ظل اتجاه كثير من الشركات لاستخدام هذه الابتكارات لإجراء المعاملات والتحول نحو الشمول المالى، بعد تزايد الاتجاه إليه فى الفترات الأخيرة.
- أهمية قطاع التمويل الذي يعتبر أحد المحركات نحو الشمول المالى، بما يقوم به من عمليات دعم، وتمويل، وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية، إضافة إلى تسهيل العمليات المصرفية باستخدام أدوات واليات مستحدثة تتمثل في الابتكارات المالية لمواكبة التطور التكنولوجي.
- يعد موضوع البحث مساهمة علمية تشغل الفكر المحاسبى حيث زاد اهتمام البنوك بتطبيق ابتكارات التكنولوجيا المالية لمواكبة التطورات التكنولوجية التي سبقتها بها شركات التكنولوجيا المالية.
- تلبية احتياجات المستخدمين من مستثمرين، والإدارات المختلفة للشركات محل الدراسة للتعرف على تأثير الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة الثلاثية (البيئية والاجتماعية والمؤسسية).

وتكمن الدوافع الأساسية لدى الباحث لإجراء هذا البحث فى كل من:

- ندرة البحوث العربية- فى حدود علم الباحث- التى تناولت العلاقة بين الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- تقديم دراسة تطبيقية لمجموعة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية لقياس أثر الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة الثلاثية

سادساً: فروض البحث: تتمثل فروض البحث فى كل من:

١. يوجد التزام بين الشركات والبنوك محل الدراسة بشأن الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية.

٢. توجد علاقة ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات محل الدراسة.

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات محل الدراسة.

سابعاً: نطاق وحدود البحث: تتمثل حدود البحث فى كل من:

- **حدود مكانية:** اقتصرت الدراسة التطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية نظراً لتوافر القوائم والتقارير المالية المنشورة وتقارير الحوكمة لتسهيل جمع وتحليل البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض.
- **حدود زمنية:** تم تحليل البيانات والمعلومات التى تخدم متغيرات البحث من واقع التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية محل الدراسة خلال سلسلة زمنية مكونة من ٤ سنوات تبدأ من عام ٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٣.
- **حدود منهجية:** اقتصر البحث علي تناول ابتكارات التكنولوجيا المالية من منظور محاسبى وبالقدر الذي يخدم البحث دون التطرق للجوانب الفنية والتكنولوجية.

ثامناً: منهجية البحث:

في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطى والاستقرائى وذلك على النحو الآتي:

١. **المنهج الاستنباطي:** استهدف الباحث من خلال هذا المنهج تأصيل الإطار النظرى للدراسة وذلك بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة فى البيئات العربية والأجنبية فى مجال الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية ومدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح عنها، الأمر الذى ينعكس على تحقيق الوصول والإتاحة وتمكين الحوكمة الثلاثية.

٢. **المنهج الاستقرائي:** وفقا لهذا المنهج سيتم جمع وتحليل البيانات التي تتعلق بالإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية من واقع التقارير المتاحة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عبر مواقعها الإلكترونية وموقع مباشر مصر و/أو موقع البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٢٠ وتنتهي ٢٠٢٣، والاطلاع على تقارير الاستدامة المالية للبورصة المصرية، بهدف اختبار الفروض وتحديد أهم النتائج.

تاسعاً: خطة البحث: تم تقسيم خطة البحث على النحو التالى:

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
- القسم الثانى: طبيعة ومحددات الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية.

- القسم الثالث: دراسة تحليلية لمتطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وفقا للجهات التنظيمية
- القسم الرابع: الدراسة التطبيقية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث

القسم الثانى

طبيعة ومحددات الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية

يمثل قطاع التكنولوجيا المالية قطاع اقتصادي يضم شركات تستخدم التكنولوجيات الحديثة لعرض خدمات ابتكارية متضمنه الخدمات المالية التي تشبه خدمات المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك وشركات التأمين، مثل خدمات الدفع الإلكتروني كالمحافظ الإلكترونية وتحويل الأموال، التأمين، الاقتراض والتمويل (على غرار التمويل الجماعي) الادخار بالإضافة لخدمات الاستثمار والتداول عبر منصات وتطبيقات التداول على الإنترنت (إبراهيم، ٢٠٢١).

أولاً: مفهوم ابتكارات التكنولوجيا المالية:

تعد ابتكارات التكنولوجيا المالية خدمات مبتكرة ومنتجات مقدمة بواسطة التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول واستخدام العملات الرقمية المشفرة كبديل عن العملات التقليدية مثل عملة Bitcoin وBlockchain (Chuen & Ernie, 2015).

بينما عرفتها دراسة Alt et al., (2018) على أنها مجموعة متنوعة من الخدمات الرقمية الحديثة في مجال المعلومات المالية مثل التمويل والمدفوعات، التخطيط المالى والاستثمارات والاستشارات المالية التي تدعم العمليات المشتركة بين العملاء والمؤسسات المصرفية والمالية.

كما عرفتها دراسة Haider (2018) بأنها المجموعة المتنوعة من الخدمات المالية الإلكترونية التي تمتاز بالملاءمة ولأسعارها المعقولة على نقيض الخدمات التقليدية، فهي تسهم في خدمة الأشخاص محدودى الدخل وتعمل على تحسين الوضعية الاقتصادية لهم.

وأشارت دراسة Xavier (2019) بأن ابتكارات التكنولوجيا المالية هي الخدمات المالية المتاحة بفضل التقدم التكنولوجي الرقمي ذو التأثير الحيوي على الخدمات التي تقدم من خلال المنشآت المالية التقليدية خاصة البنوك متمثلاً في تكاليف منخفضة وخدمات مالية متطورة تناسب احتياجات العملاء، واستخدامها لنظم معلومات ابتكارية وتكنولوجيا التشغيل الألى في الخدمات المالية، فهى تكنولوجيا رقمية حديثة تقدم خدمات مالية أكثر كفاءة من حيث التكلفة في أجزاء من القطاع المالى تمتد من الإقراض إلى إدارة الأصول، ومن استشارات المحفظة الاستثمارية إلى نظم الدفع البديلة وتحليل البيانات الكبيرة وتحول طريقة تقديم الخدمات المصرفية والوساطة المالية.

وفى هذا الصدد عرفتها دراسة شحاتة (٢٠١٩) بأنها منتجات وخدمات معتمدة على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة بهدف تحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية تمكن المؤسسات من المنافسة محليا وإقليما ودولياً.

كما عرفتها دراسة الجبلى وحسين (٢٠٢١) بأنها ظاهرة عالمية حديثة حيث نموذج الخدمات المصرفية الإلكترونية والمرونة في مواجهة متطلبات العملاء المتنوعة تسمح بتسهيلات أكبر في الوصول للنظام المالى وتقدم فرص استثمارية جديدة.

وعرفتها دراسة العجمى وأخرون (٢٠٢٢) بأنها ابتكارات مالية تنتج نماذج أعمال جديدة ومستحدثة متمثلة في تطبيقات وعمليات ومنتجات، لها القدرة على التأثير على المؤسسات والأسواق التي تقدم خدمات مالية.

ويرى الباحث أن ابتكارات التكنولوجيا المالية تتلخص في مجموعة من العناصر:

- تقنيات مالية مبتكرة ومستحدثة.
- تتمثل في تطبيقات وعمليات ومنتجات وخدمات مالية.
- بديل للخدمات المالية التقليدية.
- تمتاز بالتكلفة المقبولة والمنخفضة مقارنة بالخدمات التقليدية.
- تمتاز بالسهولة والسرعة في إنجاز العمليات المالية.
- يمكن استخدامها بواسطة الأجهزة الالكترونية المختلفة.

ثانياً: أهمية ابتكارات التكنولوجيا المالية:

تعد ابتكارات التكنولوجيا المالية ذو أهمية كبيرة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى لما توفره من خدمات مالية تتسم بالتقنية والسرعة والتكلفة المنخفضة والاختراق المحلى والدولى، واتفقت الدراسات على أهميتها في الاتى(شحاتة، ٢٠١٩؛ Kaur et al., 2021):

١- المساعدة في تحسين نوعية وجودة الخدمات المالية من حيث التوافر الزمنى و المكانى.
٢- التغلب على القيود الجغرافية ووصول الخدمات المالية إلى العميل.
٣- ترشيد التكاليف المتعلقة بالخدمات المالية لكافة المستفيدين مقارنة بالطرق التقليدية.
٤- تغيير هيكل الخدمات المالية من حيث الآليات والمنهجية في تقديم الخدمات.
٥- التغطية الواسعة للخدمات المالية بشتى أنواعها لكافة المستخدمين.
٦- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وتحقيق مزايا تنافسية من خلال إتاحة الخدمات والتوسع.
٧- تسهم في التوسع المالى والمصرفى لقطاعات كبيرة وفئات كانت مهمشة.

ثالثاً: أهداف ابتكارات التكنولوجيا المالية:

تسعى ابتكارات التكنولوجيا المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعلق بجوانب أمنية ومالية وخدمية وتوسعية وتنافسية وأخرى: (Al-Ajlouni ,2019 20 ؛ الجبلى وحسين، ٢٠٢١)

١- **التكلفة المنخفضة:** حيث تعمل ابتكارات التكنولوجيا المالية على خفض التكاليف المتعلقة بالخدمات المالية، مما يسمح لعدد كبير من المستخدمين الوصول إلى الخدمات المالية.
٢- **الخصوصية:** حيث إن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفقا للرغبات الشخصية للعملاء.
٣- **السرعة:** المنتجات والخدمات التكنولوجيا المالية تعتمد على التكنولوجيا المستحدثة لإتمام الإجراءات والعمليات والمعاملات، مما يوفر خاصية السرعة المرتبطة بالتكنولوجيا.
٤- **الانتشار غير المحدود:** تتيح ابتكارات التكنولوجيا المالية منتجات وخدمات مالية عابرة للحدود متاحة محليا وإقليماً ودولياً، حيث يمكنها خدمة عملاء خارج نطاق الدولة.
٥- **تحقيق ميزه تنافسية من المقارنة:** حيث إن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن مستخدميها من المقارنة (من حيث السرعة والأمان والخصوصية) بين العديد من الشركات والبنوك من حيث الخدمة والأسعار.

رابعاً: ابتكارات التكنولوجيا المالية:

تتعدد النماذج الابتكارية المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، حيث توفر تقنية التكنولوجيا المالية عدداً من الابتكارات التي تتمثل في (إبراهيم ، ٢٠٢٣):

- العملة المشفرة: هي عملة رقمية معتمدة على التشفير يتم تشغيلها و باستخدام تقنية بلوك شين لإنشاء وتنظيم العملة وتداولها مثل عملة البيتكوين والتي تتصف بميزات مثل صعوبة التزوير واللامركزية، وتمكنت البورصات التي تتعامل بها من ربط المستفيدين.
- العقود الذكية: هي عقود تستخدم برامج الكمبيوتر التى غالباً ما تستخدم سلاسل الكتل وتعمل على تنفيذ العقود بين الأطراف المختلفة من المشترين والبائعين تلقائيا.
- الخدمات المالية عبر الهاتف: يتيح هذا الابتكار التوسيع في القدرات المالية والمصرفية للشركات مقدمى الخدمات وللعملاء حق الوصول إلى البيانات المالية وإنجاز بعض الخدمات.
- تكنولوجيا التأمين: تعمل على استخدام التكنولوجيا المبتكرة والمستحدثة لتبسيط صناعة التأمين.
- تكنولوجيا الرقابة: التي تسعى إلى دعم شركات الخدمات المالية لإتباع القواعد التنظيمية، خاصة تلك التي تغطي بروتوكولات مكافحة غسل الأموال والاحتيال.

خامساً: القائمة المقترحة لبنود الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية:

تعددت ابتكارات التكنولوجيا المالية بين الشركات والقطاعات التي تقدم خدمات مالية، وتختلف من دولة لأخرى، وفقا لطبيعة التعاملات والتطور التكنولوجى، والابتكارات مستحدثة، واتجاهات الدول وتخوفها من بعض هذه الابتكارات وتأثيرها على النشاط الاقتصادى للدول.

وقد ناقشت دراسة(2022) Chorzempa & Huang ابتكارات التكنولوجيا المالية في عدد محدود من العناصر كالمدفوعات الالكترونية، والإقراض من نظير لنظير، والعملات المشفرة، وحماية البيانات.

بينما صنفت دراسة Baig et al., (2024) "بعنوان الكشف عن إمكانات ابتكارات التكنولوجيا المالية من خلال أصول المعرفة: دراسة الأداء المالي للشركات" مجموعة من الابتكارات المالية التكنولوجية وكلماتها الدالة في القوائم والتقارير المالية مصنفة أيها إلى خمس مجموعات رئيسية (تحليلات البيانات – التداول عبر الإنترنت – تخصيص الموارد – الوصول المالى عبر الإنترنت – سلاسل الكتل) ويوضح الجدول رقم (١) المجموعات وكلماتها الدالة:

جدول رقم (١)
ابتكارات التكنولوجيا المالية

تحليلات البيانات	التداول عبر الإنترنت	تخصيص الموارد	الوصول المالي عبر الهاتف الذكي	سلاسل الكتل
طبقة البيانات	التمويل عبر الإنترنت	التمويل الجماعي	العقود الذكية	المصادقة
تدفق البيانات	التأمين عبر الإنترنت	الند للند	المحافظ المحمولة	العملة الرقمية
البيانات الضخمة	الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	الاستثمار في الإنترنت	المعاملات عبر الهاتف المحمول	العملات المشفرة
مجموعة البيانات	إدارة أنظمة الدفع	الإقراض عبر الإنترنت	شبكات الاستشعار اللاسلكية	الأمن السيبراني
أنظمة معالجة البيانات	إدارة مخاطر أنظمة الدفع	نقل المعلومات	إنترنت الأشياء (IoT)	دفتر الأستاذ الموزع
الحوسبة السحابية	الإقراض عبر الإنترنت		الدفع عبر الهاتف المحمول	القياسات الحيوية
الذكاء الاصطناعي	دفع الطرف الثالث - المقاصة عبر البنوك		المحفظة الرقمية	العقود الذكية
التعلم الآلي	الدفع عبر الإنترنت			
الاستشارة الآلية	التمويل الأصغر			
القاعدة التقنية	خدمة المعلومات المالية			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (Baig et al., 2024).

فـي حـين صـنفت دراسـة(Baig et al., (2024 " بعنـوان استكشـاف تـأثير ابتكـارات التكنولوجيا المالية على قرارات توزيع الأرباح: دور رأس المـال الفكري وخصـائص مجلس الإدارة" ابتكارات التكنولوجيا المالية كخمس مجموعات رئيسية (الوصول الى الإنترنت عبر الهـاتف المحمـول – سلاسـل الكتـل – تحلـيلات البيانـات – تخصـيص المـوارد- التجـارة الالكترونيـة) ووضـعت كلمـات دالـة علـى كل مجموعـة رئيسـية، ويوضـح الجـدول رقم (٢) المجموعات وكلماتها الدالة:

جدول رقم (٢)
ابتكارات التكنولوجيا المالية

أبعاد التكنولوجيا المالية	الكلمات الرئيسية
الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول	الدفع عبر الهاتف المحمول
	المعاملات عبر الهاتف المحمول
	المحفظة المحمولة
	إنترنت الأشياء (IoT)
	المحفظة الرقمية
	شبكات الاستشعار اللاسلكية
	الأجهزة الذكية
	العقود الذكية
سلاسل الكتل	المشفرة
	العقود الذكية
	دفتر الأستاذ الموزع
	العملات الرقمية
	الأمن السيبراني
	القياسات الحيوية
	المصادقة
	التوكنات
تحليلات البيانات	مجموعة البيانات
	أنظمة معالجة البيانات
	تدفق البيانات
	طبقة البيانات
	البيانات الضخمة

	الحوسبة السحابية
	الذكاء الاصطناعي
	التعلم الآلي
	الاستشارة الروبوتية
	القاعدة التقنية
تخصيص الموارد	الإقراض عبر الإنترنت
	الاستثمار عبر الإنترنت
	التمويل الجماعي
	الند للند
	نقل المعلومات
التجارة الإلكترونية	الدفع عبر الإنترنت
	التمويل عبر الإنترنت
	الخدمات المصرفية عبر الإنترنت
	التأمين عبر الإنترنت
	الإقراض عبر الإنترنت
	الإنترنت أو البنك الإلكتروني
	أنظمة معلومات الائتمان
	خطط الدفع
	مدفوعات الجهات الخارجية
	المدفوعات
	إدارة المخاطر للمدفوعات
	الإدارة
	المقاصة بين البنوك
	خدمة المعلومات المالية
	التمويل الأصغر

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (Baig et al., 2024).

وتأسيساً على ما سبق، يعرض الباحث فيما يلي بنود الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية فى ضوء الابتكارات المسموح بها داخل جمهورية مصر العربية واستبعاد تلك التي لم يصدر عنها أي شكل من أشكال التداول أو التعامل كالعملات المشفرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

قائمة مقترحة لبنود الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية

م	بنود الإفصاح	طبيعة الإفصاح		
		كمى	وصفى	مالى
١	الدفع عبر الهاتف المحمول			
٢	المعاملات عبر الهاتف المحمول			
٣	المحفظة المحمولة			
٤	إنترنت الأشياء (IoT)			
٥	المحفظة الرقمية			
٦	شبكات الاستشعار اللاسلكية			
٧	الأجهزة الذكية			
٨	العقود الذكية			
٩	دفتر الأستاذ الموزع			
١٠	الأمن السيبراني			
١١	القياسات الحيوية			
١٢	المصادقة			
١٣	مجموعة البيانات			
١٤	أنظمة معالجة البيانات			
١٥	تدفق البيانات			
١٦	طبقة البيانات			
١٧	البيانات الضخمة			
١٨	الحوسبة السحابية			
١٩	الذكاء الاصطناعي			
٢٠	التعلم الآلي			
٢١	الاستشارة الروبوتية			
٢٢	القاعدة التقنية			
٢٣	الإقراض عبر الإنترنت			
٢٤	الاستثمار عبر الإنترنت			
٢٥	التمويل الجماعي			
٢٦	الند للند			

٢٧	نقل المعلومات			
٢٨	الدفع عبر الإنترنت			
٢٩	التمويل عبر الإنترنت			
٣٠	الخدمات المالية عبر الإنترنت			
٣١	التأمين عبر الإنترنت			
٣٢	الإقراض عبر الإنترنت			
٣٣	الإنترنت أو البنك الإلكتروني			
٣٤	أنظمة معلومات الائتمان			
٣٥	خطط الدفع			
٣٦	مدفوعات الجهات الخارجية			
٣٧	المدفوعات ا			
٣٨	المقاصة بين البنوك			
٣٩	خدمة المعلومات المالية			
٤٠	التمويل الأصغر			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة

القسم الثالث

دراسة تحليلية لمتطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وفقا للجهات التنظيمية

تعد الحوكمة الثلاثية بأبعادها البيئية والاجتماعية والمؤسسية مفهوماً يدعم العلاقات بين أصحاب المصلحة طوعياً، ويلبى احتياجاتهم من التوقعات، حيث أصبحت جزء من قرارات الاستثمار، ومن هذا المنطلق؛ اتجهت الشركات نحو الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتحسين السمعة وتجديد الثقة فيها من قبل أصحاب المصلحة، وتأكيداً على مفهوم المشاركة المجتمعية، وعدم الثبات على الدور التقليدي للمنشأة في تحقيق الأرباح أو تعظيم القيمة السوقية، وأن تتخطى ذلك نحو تبنى قرارات بيئية واجتماعية ومؤسسية (المتولى، ٢٠٢٢).

كما زاد اهتمام المستثمرين والإدارة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، نظراً لتأثيرها الفعال والإيجابى على معدلات النمو للمنشأة على المدى البعيد، كما اهتمت المؤسسات المالية والمصرفية والبنك الدولى بالحوكمة وأبعادها، لما لها من تأثير إيجابي على استقرار واستمرار المنظمات، ووضعت البعد الاجتماعى شرطا للحصول على تمويل (الشريف، ٢٠٢٢).

أولاً: مفهوم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

ظهر مصطلح الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لأول مرة عندما طلب مما يزيد عن ٥٠ مديراً لمؤسسات مالية ودولية انضمامهم لاكتشاف أثر الحوكمة الثلاثية في أسواق رأس المال، وبعد مرور عام نتج عنها تقرير" من يهتم من يفوز" والذى بين أثر التركيز على الحوكمة الثلاثية واستدامة أسواق المال (Pollman, 2024).

هذا وقد حظيت الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات باهتمام الكثير من الباحثين والممارسين على حد سواء. ونتيجةً لذلك، تُطبّق معظم الشركات الكبرى ممارسات الحوكمة الثلاثية وتُبلغ عنها عبر قنوات مُختلفة، بما في ذلك تقارير الأعمال (Muñoz-Torres et al., 2024).

وتتعد التعريفات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية فقد عرفتها دراسة Karwowski & Raulinajtys-Grzybek (2021) بأنها استجابة لمطالب محددة لأصحاب المصلحة، أي أنه مفهوم تُدمج الشركات من خلاله الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلاتها مع أصحاب المصلحة، بحيث تنعكس على نتائجها المالية والاجتماعية والبيئية الثلاثية، التي تتكون من الأداء المالي والاجتماعي والبيئي.

بينما عرفتها دراسة غلاب وهابى (٢٠٢١) بأنها أداة مهمة لدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية على الصعيد العالمى، وتأخذ في اعتبارها عوامل بيئية واجتماعية ومؤسسية، إلى جانب العوامل المالية.

وقد عرفتها دراسة غلاب (٢٠٢٣) بأنها مجموعة من المعايير التي يستخدمها المستثمرون لفحص استثماراتهم، تشمل بعداً بيئياً يسعى للتعرف على أداء المنشأة كمسئول عن البيئة الطبيعية ومواردها، واجتماعياً بعلاقة المنشأة مع أصحاب المصلحة من موظفين وموردين وعملاء والمجتمع ككل، ومؤسسياً يتعلق بإدارة الشركة.

ويرى الباحث أن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مجموعة من المعايير والمتطلبات التي تحكم أداء الشركات وتعمل على الحفاظ على الموارد الطبيعة، وتراعى الجوانب الاجتماعية بأطراف المصلحة، وأخيراً الإدارة الفعالة والمؤسسة ككل، وتعتبر مصدراً لجذب الاستثمار، لما تقدمه من نمو فى الأجل الطويل.

ثانياً: أهمية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) أصبحت واحدة من الركائز الأساسية في إدارة الشركات والممارسات المؤسسية، تتعلق هذه الحوكمة بكيفية مسائلة المؤسسات أمام قضايا البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، وصحة الحوكمة، واستقرت معظم الدراسات على أهمية الحوكمة الثلاثية في الأتى (حشاد، ٢٠٢٣؛ عبد الناصر، ٢٠١٧؛ Rau & Yu, 2024):

١) تحسين الأداء المالي:

- جذب المستثمرين: المستثمرون يفضلون الشركات التي تمارس حوكمة فعالة في مجالات البيئية والاجتماعية، ما يعزز من قيمة الشركة.

- تقليل المخاطر: تعمل الحوكمة الثلاثية على تقليل المخاطر المالية من خلال الاهتمام بتحديات مثل التغير المناخي، وهو ما قد يؤثر على الاستدامة على المدى الطويل.

٢) **تعزيز سمعة الشركة:**

- بناء الثقة: الشركات التي تلتزم بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تعزز من رضا العملاء وثقة المجتمع، مما يسهم في تحسين سمعتها.
- تميّز تنافسي: من خلال الالتزام بالممارسات الأخلاقية، تؤكد الشركات على تميزها في السوق، مما يمكنها من التفوق على المنافسين.

٣) **تحقيق الاستدامة:**

- المسؤولية الاجتماعية: تؤدي سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إلى تحسين تأثير الشركات على المجتمعات والبيئة، مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة.
- تقليل الأثر البيئي: تركز الحوكمة البيئية على تقليل الانبعاثات والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يساعد في مواجهة التغيرات المناخية.

٤) **الامتثال والتنظيم:**

- التوافق مع القوانين: تضمن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أن الشركات تلتزم بالقوانين والأنظمة المحلية والدولية المتعلقة بحماية البيئة وحقوق الإنسان.
- الشفافية: تشمل متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إتاحة المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي والبيئي للمجتمع والمستثمرين.

٥) **تعزيز الثقافة المؤسسية:**

- تحسين بيئة العمل: الشركات التي تتبنى ممارسات بيئية واجتماعية ومؤسسية غالبًا ما تشهد تحسنًا في ثقافتها الداخلية، مما يعزز من الإبداع والإنتاجية بين الموظفين.
- جذب المواهب: الشركات ذات السمعة جيدة في الحوكمة بأبعادها تجذب المواهب الجديدة وتحافظ على موظفيها الحاليين.

٦) **تحفيز الابتكار:**

- حلول جديدة: تفتح قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المجال أمام الشركات لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المستدامة.

ثالثاً: معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

معايير الحوكمة البيئية الاجتماعية والمؤسسية (ESG) هي مصطلح لقياس تأثير الأعمال على البيئة والمجتمع بالإضافة إلى قوة وشفافية حوكمتها من حيث قيادة الشركة، وأجور المديرين التنفيذيين، والمراجعة، والضوابط الداخلية، وحقوق المساهمين. يقيس ذلك كيف تدمج الشركات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في العمليات (Johnson et al., 2024؛ Karwowski & Raulinajtys-Grzybek, 2021؛ Lagasio & Cucari, 2019).

١- الحوكمة البيئية:

يركز الجانب البيئي على كيفية تقليل الأعمال من تأثيرها على البيئة. ويغطي منتجات، وخدمات الأعمال، وسلاسل التوريد، والعمليات. ويسمح ESG للشركة باستهداف مجالات مختلفة وتطبيق ممارسات أكثر استدامة وأخلاقية (Xie et al., 2024).

- تقليل الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة لتصبح منظمة صفرية صافية.
- تطوير منتجات وخدمات أكثر خضرة الانتقال إلى المنتجات الخالية من النفايات.
- التعبئة المستدامة باستخدام مواد قابلة للتحلل البيولوجي.
- تقليل انبعاثات الكربون عن طريق التحول إلى الإضاءة الموفرة للطاقة.
- تشجيع إعادة التدوير.
- تقليل كمية النفايات المخصصة للمكب.

٢- الحوكمة الاجتماعية:

يركز الجانب الاجتماعي على كيفية تأثير الأعمال على المجتمع الأوسع وثقافة مكان العمل. يمكن للمؤسسات أن تساهم بشكل إيجابي في الإنصاف في المجتمع، من خلال الاستثمار في فرص وظروف عادلة ومتساوية للموظفين والأشخاص العاملين في سلسلة التوريد والمجتمعات المحلية. تعد المساواة والإنصاف من صميم هذا الجانب، وتشمل أمثلة الممارسات التجارية الاجتماعية والأخلاقية ما يلي (Shakil et al., 2024):

- ضمان سلامة المنتجات وأمان بيانات العملاء.
- منع الانتهاكات داخل سلسلة التوريد، مثل حقوق العمل، بما في ذلك العبودية الحديثة وحرية تكوين الجمعيات.
- توفير التدريب، ودعم الصحة، والسلامة، والرفاهية.
- تعزيز المساواة في القوى العاملة من خلال سياسات التنوع والشمولية.
- الاستثمار في المشاريع المجتمعية المحلية، مثل تمويل المبادرات التعليمية.

٣- الحوكمة المؤسسية:

الحوكمة تشير إلى عمليات صنع القرار والإبلاغ واللوجستيات الخاصة بإدارة الأعمال، كما أنها تركز على السلوك الأخلاقي للشركة وشفافيتها مع أصحاب المصلحة حول أنشطتها، وترتبط الحوكمة بالجوانب البيئية والاجتماعية من حيث أنها تركز على الشفافية وصنع القرار (Ellili, 2023).

- الإبلاغ الدقيق لأصحاب المصلحة حول الأداء المالي واستراتيجية الأعمال والعمليات.
- ضمان مساءلة قادة الأعمال والمديرين عن إدارة المخاطر والأداء. ممارسة الأعمال التجارية بأخلاقيات، مثل منع الرشوة.
- ضمان التنوع في أي فريق قيادة والشفافية بشأن رواتب المديرين التنفيذيين.
- يمكن أن يؤدي ضمان الحوكمة الجيدة في عملك إلى جذب المستثمرين وسلسلة التوريد الخاصة بك، كما أن ممارسة الحوكمة الجيدة قد تساعد أي ضً ا في تمكين الشركات من النمو.

ويمكن تلخيص انعكاسات محددات الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة الثلاثية(البيئية والاجتماعية والمؤسسية) من خلال الشكل التالى:

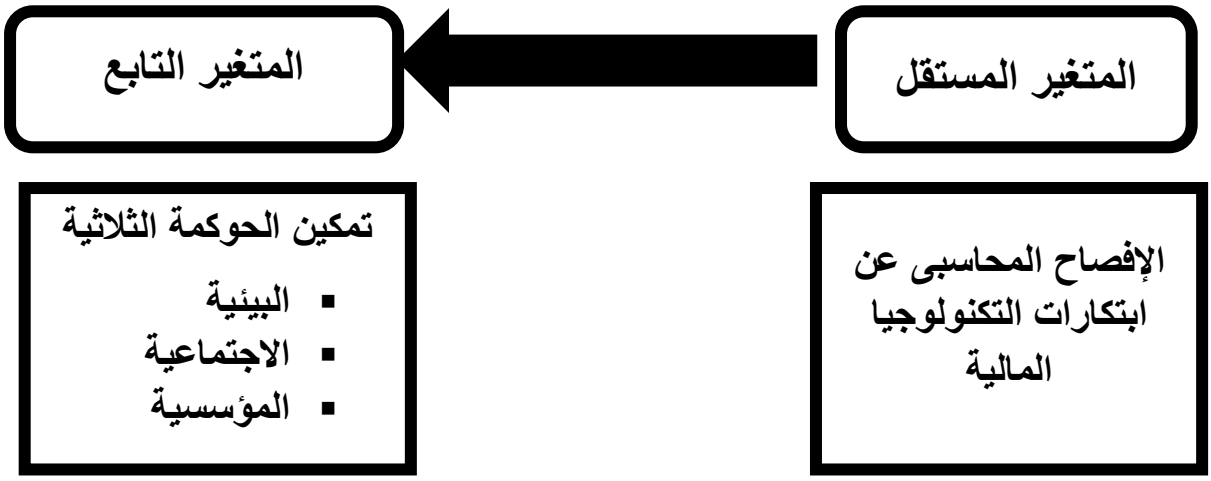

شكل رقم (١)
محددات الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة الثلاثية (البيئية والاجتماعية والمؤسسية)

القسم الرابع

الدراسة التطبيقية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية

يستهدف هذا القسم التعرف على أثر الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والمؤسسية من خلال دراسة وتحليل البيانات المنشورة بالتقارير السنوية وتقارير الاستدامة (البيانات الثانوية) بهدف تقديم دليل تطبيقي حول أثر الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال فحص محتوى التقارير السنوية المنشورة للشركات محل الدراسة لقياس مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للشركات محل العينة، وبيان العلاقة بين الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في بيئة العمل المصري، بالإضافة إلى قياس أثر الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وسعياً نحو اختبار فروض البحث بشكل عملي، يتناول الباحث بهذا القسم كل من:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية: يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من كافة شركات التكنولوجيا التمويلية، والتي يبلغ عددها ٣٨ شركة من واقع تقرير مجلس الوزراء مركز دعم واتخاذ القرار عام ٢٠٢٤، وكافة البنوك العاملة في مصر وعددها ٣٧ بنك وفقا لتقرير البنك المركزى عام ٢٠٢٤، وتتمثل عينة الدراسة في عدد (٣) شركات تكنولوجيا مالية

خلال ٣ سنوات وبإجمالي عدد (٩) مشاهدة، وعدد (٣) بنوك خلال ٣ سنوات بإجمالي عدد (٩) مشاهدة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

الشركات التي تدخل في نطاق عينة الدراسة

م	القطاع	اسم الشركة
١	شركات التكنولوجيا المالية	شركة أي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية
٢	شركات التكنولوجيا المالية	شركة فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية
٣	شركات التكنولوجيا المالية	شركة رابة لخدمات مراكز الاتصالات
٤	البنوك	البنك التجاري الدولي -مصر
٥	البنوك	بنك قطر الوطني
٦	البنوك	بنك التعمير والإسكان

المصدر: إعداد الباحث.

- **مبررات اختيار عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة وفقاً لمجموعة من الاعتبارات وهي:
  - ✓ توافر القوائم والتقارير المالية والسنوية بانتظام خلال الفترة محل الدراسة، عبر المواقع الإلكترونية لهذه البنوك والشركات وكذلك الموقع الرسمي للبورصة المصرية.
  - ✓ أن تكون البنوك والشركات محل الدراسة مقيدة بالبورصة المصرية.
  - ✓ استمرار البنوك والشركات محل الدراسة للتداول والقيد بالبورصة المصرية.

ثانياً: توصيف متغيرات البحث ومؤشرات قياسها: تناول البحث متغيرين أساسياً (مستقلة، وتابعة) حيث يتمثل المتغير المستقل في الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية بالاعتماد على قائمة مقترحه للإفصاح. كما يتناول المتغير التابع تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية حيث تأخذ متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة أو البنك ضمن مؤشر الحوكمة الثلاثية (ESG)، ويأخذ صفر إذا كان عكس ذلك.

وإسترشاداً بما قدمته الدراسات السابقة، بشأن مؤشرات قياس هذه المتغيرات، يمكن للباحث ترميز متغيرات البحث ووصف دلالتها بشكل مختصر، كما يوضحها الجدول التالي رقم (٤)، وذلك تمهيداً لجمع البيانات من الشركات والبنوك محل الدراسة، والتي تدعم اختبار الفروض واستخلاص أهم النتائج والتوصيات واقتراح دراسات وبحوث مستقبلية.

جدول رقم (٥)
طرق قياس متغيرات البحث

كود المتغير	المتغير	المؤشر	طريقة القياس	المرجع
المتغير المستقل				
X	الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية	مؤشر مقترح للإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية	▪ مستوى الإفصاح (قيمة المؤشر) = إجمالي بنود الإفصاح الفعلى / إجمالي درجات بنود الإفصاح بالمؤشر ▪ حيث يتم إعطاء درجة = واحد للبند المفصح عنه ودرجة = صفر في حال عدم الإفصاح، ثم قياس مستوى الإفصاح وفقًا للمعادلة السابقة.	▪ (Baig et al., 2024) ▪ (Chorzempa & Huang, 2022)
المتغير التابع				
Y	تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	مؤشراً وهمياً يأخذ قيمة (١) في حالة إدراج الشركة وفقاً لمؤشر البورصة المصرية (ESG) وصفراً عكس ذلك	▪ تأخذ الشركة أو البنك المدرج في مؤشر ESG(١) والشركات غير المدرجة (٠)	▪ (عبد الناصر، ٢٠١٧) ▪ (Gras-Gil et al., 2016)
المتغيرات الرقابية				
C1	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالي أصول الشركة.		▪ (موسى، ٢٠٢٤)

كود المتغير	المتغير	المؤشر	طريقة القياس	المرجع
C2		الرافعة المالية للشركة	الرافعة المالية = إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول أو = إجمالي الالتزامات/ إجمالي الخصوم (الالتزامات) وحقوق الملكية.	▪ (شحاتة وآخرون، ٢٠٢٤)

المصدر: إعداد الباحث.

ثالثاً: مصادر وأساليب جمع البيانات: قام الباحث بجمع بيانات الدراسة التطبيقية التي تخدم متغيرات البحث من واقع القوائم والتقارير المالية والسنوية للشركات والبنوك، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني لكل شركة وبنك أو من الموقع الرسمي للبورصة المصرية بالإضافة إلى موقع مباشر مصر وتتمثل فترة الدراسة والتحليل في ثلاث سنوات تبدأ من عام ٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٣ من خلال إجراء تحليل محتوى للتقارير السنوية للشركات والبنوك محل الدراسة، وقد قام الباحث بتجميع وإدخال وتصنيف البيانات باستخدام برنامج EXCEL عند إجراء تحليل المحتوى للتقارير السنوية للشركات محل الدراسة بالإضافة إلي استخراج قوائم الشركات ضمن مؤشر (ESG).

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة: وفقاً لطبيعة البيانات اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS، والتي تتمثل في:

- معلمات الإحصاء الوصفي (Descriptive analysis)، لتحديد أدنى قيمة وأعلى قيمة، والتعرف على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بشأن المتغيرات وبيان دلالتها من الجانب المحاسبي.
- مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)، والتي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات البحث وبقية المتغيرات، وبيان طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.
- أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) لتحليل محتوى التقارير والقوائم المالية لقياس مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، حيث يعتبر أسلوب تحليل المحتوى من الأساليب البحثية الوصفية التطبيقية شائعة الاستخدام في مجال العلوم الاجتماعية.
- نموذج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Model) والذي يستخدم لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، على المتغير التابع والمتمثل في تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية).

خامساً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تناولت الدراسة في هذا الجزء توصيف بيانات الدراسة التطبيقية من خلال بيان كل من: أدنى وأعلى قيمة، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل متغير، وبالتطبيق على العينة محل الدراسة تمهيدًا لاختبار فروضها واستخلاص نتائجها، حول قياس مستوى الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وكذلك المتغيرات الرقابية، **ويلخص الباحث نتائج الدراسة الوصفية فيما يلي:**

جدول رقم (٦)
توصيف متغيرات الدراسة التطبيقية

متغيرات الدراسة	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مستوى الإفصاح	١٨	٠	١	٠.٣٣	٠.١٤
تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	١٨	٠	١	٠.٤٤	٠.٥١١
حجم الشركة/ البنك	١٨	٩	١٢	١٠.٠١	١.٠٥٠
الرافعة المالية	١٨	٠	١	٠.٦٧	٠.٣٠٨

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق أن:

- فيما يتعلق بالمتغير المستقل والمتمثل فى مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، فقد بلغ المتوسط الحسابي (٠.٣٣) وذلك بانحراف معياري (٠.١٤٠)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية بين البنوك والشركات محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠)، في حين بلغت أعلى قيمة (١)، وقد جاء المتوسط الحسابي لإجمالي مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في المدى الطبيعي عند درجة ثقة ٩٥%.
- وفيما يتعلق بالمتغير التابع والمتمثل في تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية فقد بلغ قيمة المتوسط الحسابي (٠.٤٤)، وذلك بانحراف معياري (٠.٥١١)، وقد تباين اللوغاريتم الطبيعي لتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بين البنوك والشركات محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة (٠)، في حين بلغت أعلى قيمة (١)، وقد جاء المتوسط الحسابي لتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المدى الطبيعي عند درجة ثقة ٩٥%.

- كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمتغيرات الرقابية (حجم البنك، الرافعة المالية)، خلال فترة الدراسة (١٠.٠١) (٠.٦٧)، وبانحراف معيارى (١.٠٥٠) (٠.٣٠٨) على التوالي.

سابعاً: نتائج إختبارات فروض الدراسة التطبيقية:

1- نتائج إختبار الفرض الأول بشأن مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية من قبل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية محل العينة:

في ضوء مؤشر الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية لقياس المتغير المستقل في ضوء الإصدارات المهنية، اعتمد الباحث على مؤشر الإفصاح التالي لقياس هذا المتغير (موسى، ٢٠٢٤):

- مستوى الإفصاح (قيمة المؤشر) = إجمالي بنود الإفصاح الفعلى / إجمالي درجات بنود الإفصاح بالمؤشر
- حيث يتم إعطاء درجة = واحد للبند المفصح عنه ودرجة = صفر في حال عدم الإفصاح، ثم قياس مستوى الإفصاح وفقًا للمعادلة السابقة.

وقد تم الاعتماد على مقياس رتبي لإعطاء مستوى إفصاح البنوك عن ابتكارات التكنولوجيا المالية باستخدام المقياس الرتبي للأهمية النسبية لتلك البنود، وذلك للاستفادة منها عند تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية. ويوضح الجدول العلاقة بين نسبة مستوى الإفصاح ومستوى الإفصاح المناسب:

جدول رقم (٧)
العلاقة بين نسبة الإفصاح ومستوى الإفصاح المناسب

المستوى	نسبة الإفصاح	مستوى ودلالة الإفصاح
الأول	أقل من ٤٠%	إفصاح منخفض جدًا
الثاني	من ٤٠% إلى أقل من ٦٠%	إفصاح منخفض
الثالث	من ٦٠% إلى أقل من ٧٥%	إفصاح متوسط
الرابع	من ٧٥% إلى أقل من ٩٠%	إفصاح كاف
الخامس	٩٠% فأكثر	إفصاح كاف جدًا

وتأسيسًا على ما سبق، يعرض الباحث فيما يلي تحليل القوائم المالية للبنوك والشركات محل العينة لقياس المتغير المستقل كما يوضح الجدول التالي:

ولاختبار صحة هذا الفرض تم تحليل محتوى التقارير السنوية للبنوك والشركات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٢٠إلى٢٠٢٣)، وذلك لبيان وتحديد مستوى ونسبة الإفصاح (الوصفى – الكمى – المالى) عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، وذلك على النحو الوارد في الجداول التالي:

١/١- مستوى الإفصاح (الوصفى) عن ابتكارات التكنولوجيا المالية من قبل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية محل العينة:

يعرض الجدول التالى مستوى الإفصاح الوصفى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للشركات والبنوك محل العينة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٢١- ٢٠٢٣):

جدول رقم (٨)

قياس مستوى الإفصاح المحاسبى (الوصفى) عن ابتكارات التكنولوجيا المالية

البنـــك	السنـــوات	إجمالي بنود الإفصاح الفعلى (١)	إجمالي بنود مؤشر الإفصاح المقترح (٢)	مستوى الإفصاح (قيمة المؤشر) (١/ ٢)	دلالة مستوى الإفصاح
بنك التعمير والإسكان	٢٠٢١	١	٤٠	%٣	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	١٠	٤٠	%٢٥	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	١٠	٤٠	%٢٥	إفصاح منخفض جدا
بنك قطر الوطني الأهلي	٢٠٢١	٢٠	٤٠	%٥٠	إفصاح منخفض
	٢٠٢٢	٢٥	٤٠	%٦٣	إفصاح متوسط
	٢٠٢٣	٢٥	٤٠	%٦٣	إفصاح متوسط
البنك التجاري الدولي CIB	٢٠٢١	٢٨	٤٠	%٧٠	إفصاح متوسط
	٢٠٢٢	٢٨	٤٠	%٧٠	إفصاح متوسط
	٢٠٢٣	٢٨	٤٠	%٧٠	إفصاح متوسط
راية القابضة	٢٠٢١	٦	٤٠	%١٥	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٧	٤٠	%١٨	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٧	٤٠	%١٨	إفصاح منخفض جدا
أي فاينانسى	٢٠٢١	٠	٤٠	%٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	١٤	٤٠	%٣٥	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٣٩	٤٠	%٩٨	إفصاح كافى جدا
فورى	٢٠٢١	٧	٤٠	%١٨	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٢٧	٤٠	%٦٨	إفصاح متوسط
	٢٠٢٣	٣٦	٤٠	%٩٠	إفصاح كافى جدا
المتوسط العام				**%٤٤**	**إفصاح منخفض**

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق، انخفاض نسب ودلالة مستوى الإفصاح الوصفى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك والشركات المصرية خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠٢١-٢٠٢٣)، حيث بلغت نسبة المتوسط العام لمستوى الإفصاح (٤٤%) وبدلالة مستوى إفصاح منخفض.

٢/١- مستوى الإفصاح (الكمى) عن ابتكارات التكنولوجيا المالية من قبل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية محل العينة:

يعرض الجدول التالى مستوى الإفصاح الكمى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للشركات والبنوك محل العينة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٢١- ٢٠٢٣):

جدول رقم (٩)

قياس مستوى الإفصاح المحاسبى (الكمى) عن ابتكارات التكنولوجيا المالية

البنـــك	السنـــوات	إجمالي بنود الإفصاح الفعلى (١)	إجمالي بنود مؤشر الإفصاح المقترح (٢)	مستوى الإفصاح (قيمة المؤشر) (١/ ٢)	دلالة مستوى الإفصاح
بنك التعمير والإسكان	٢٠٢١	٠	٤٠	%٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٨	٤٠	%٢٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٨	٤٠	%٢٠	إفصاح منخفض جدا
بنك قطر الوطني الأهلي	٢٠٢١	٨	٤٠	%٢٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	١٢	٤٠	%٣٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	١٢	٤٠	%٣٠	إفصاح منخفض جدا
البنك التجاري الدولي CIB	٢٠٢١	١٢	٤٠	%٣٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	١٢	٤٠	%٣٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	١٢	٤٠	%٣٠	إفصاح منخفض جدا
راية القابضة	٢٠٢١	١٣	٤٠	%٣٣	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	١٣	٤٠	%٣٣	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	١٢	٤٠	%٣٠	إفصاح منخفض جدا
أي فاينانسى	٢٠٢١	٩	٤٠	%٢٣	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٩	٤٠	%٢٣	إفصاح منخفض جدا

	٢٠٢٣	٩	٤٠	%٢٣	إفصاح منخفض جدا
فورى	٢٠٢١	٨	٤٠	%٢٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٨	٤٠	%٢٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٨	٤٠	%٢٠	إفصاح منخفض جدا
المتوسط العام				**%٢٤**	**إفصاح منخفض جدا**

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق، انخفاض نسب ودلالة مستوى الإفصاح الكمى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك والشركات المصرية خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠٢١-٢٠٢٣)، حيث بلغت نسبة المتوسط العام لمستوى الإفصاح (٢٤%) وبدلالة مستوى إفصاح منخفض جداً.

٤/١- مستوى الإفصاح (المالى) عن ابتكارات التكنولوجيا المالية من قبل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية محل العينة:

يعرض الجدول التالى مستوى الإفصاح المالى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للشركات والبنوك محل العينة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٢١- ٢٠٢٣):

جدول رقم (١٠)

قياس مستوى الإفصاح المحاسبى (المالى) عن ابتكارات التكنولوجيا المالية

البنـــك	السنـــوات	إجمالي بنود الإفصاح الفعلى (١)	إجمالي بنود مؤشر الإفصاح المقترح (٢)	مستوى الإفصاح (قيمة المؤشر) (١/٢)	دلالة مستوى الإفصاح
بنك التعمير والإسكان	٢٠٢١	٠	٤٠	%٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٤	٤٠	%١٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٤	٤٠	%١٠	إفصاح منخفض جدا
بنك قطر الوطني الأهلي	٢٠٢١	١٠	٤٠	%٢٥	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	١٠	٤٠	%٢٥	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	١٠	٤٠	%٢٥	إفصاح منخفض جدا
البنك التجاري الدولي CIB	٢٠٢١	١٢	٤٠	%٣٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	١٢	٤٠	%٣٠	إفصاح منخفض جدا

	٢٠٢٣	١٢	٤٠	%٣٠	إفصاح منخفض جدا
راية القابضة	٢٠٢١	١٣	٤٠	%٣٣	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	١٣	٤٠	%٣٣	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	١٣	٤٠	%٣٣	إفصاح منخفض جدا
أي فاينانسى	٢٠٢١	٢٩	٤٠	%٧٣	إفصاح متوسط
	٢٠٢٢	٢٩	٤٠	%٧٣	إفصاح متوسط
	٢٠٢٣	٢٩	٤٠	%٧٣	إفصاح متوسط
فورى	٢٠٢١	٨	٤٠	%٢٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٨	٤٠	%٢٠	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٨	٤٠	%٢٠	إفصاح منخفض جدا
المتوسط العام				**%٣١**	**إفصاح منخفض جدا**

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق، انخفاض نسب ودلالة مستوى الإفصاح الكمى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك والشركات المصرية خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠٢١-٢٠٢٣)، حيث بلغت نسبة المتوسط العام لمستوى الإفصاح (٣١%) وبدلالة مستوى إفصاح منخفض جداً.

٥/١- مستوى الإفصاح المحاسبى (الوصفى والكمى والمالى) عن ابتكارات التكنولوجيا المالية من قبل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية محل العينة:

يعرض الجدول التالى مستوى الإفصاح العام عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للشركات والبنوك محل العينة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٢١- ٢٠٢٣):

جدول رقم (١١)

قياس مستوى الإفصاح المحاسبى (الوصفى وكمى ومالى) عن ابتكارات التكنولوجيا المالية

البنـــك	السنـــوات	إجمالي بنود الإفصاح الفعلى (١)	إجمالي بنود مؤشر الإفصاح المقترح (٢)	مستوى الإفصاح (قيمة المؤشر) (١/ ٢)	دلالة مستوى الإفصاح
بنك التعمير والإسكان	٢٠٢١	١	١٢٠	%١	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٢٢	١٢٠	%١٨	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٢٢	١٢٠	%١٨	إفصاح منخفض جدا
بنك قطر الوطني الأهلي	٢٠٢١	٣٨	١٢٠	%٣٢	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٤٧	١٢٠	%٣٩	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٤٧	١٢٠	%٣٩	إفصاح منخفض جدا
البنك التجاري الدولي CIB	٢٠٢١	٥٢	١٢٠	%٤٣	إفصاح منخفض
	٢٠٢٢	٥٢	١٢٠	%٤٣	إفصاح منخفض
	٢٠٢٣	٥٢	١٢٠	%٤٣	إفصاح منخفض
راية القابضة	٢٠٢١	٣٢	١٢٠	%٢٧	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٣٣	١٢٠	%٢٨	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٣٢	١٢٠	%٢٧	إفصاح منخفض جدا
أي فاينانسى	٢٠٢١	٣٨	١٢٠	%٣٢	إفصاح متوسط
	٢٠٢٢	٥٢	١٢٠	%٤٣	إفصاح منخفض
	٢٠٢٣	٧٧	١٢٠	%٦٤	إفصاح متوسط
فورى	٢٠٢١	٢٣	١٢٠	%١٩	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٢	٤٣	١٢٠	%٣٦	إفصاح منخفض جدا
	٢٠٢٣	٥٢	١٢٠	%٤٣	إفصاح منخفض
المتوسط العام				**%٣٣**	**إفصاح منخفض جدا**

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق، انخفاض نسب ودلالة مستوى الإفصاح العام عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك والشركات المصرية خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠٢١-٢٠٢٣)، حيث بلغت نسبة المتوسط العام لمستوى الإفصاح (٣٣%) وبدلالة مستوى إفصاح منخفض جداً.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم تحليل محتوى التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣)، وذلك لبيان وتحديد مستوى ونسبة الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، وذلك على النحو الوارد في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)
مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية
خلال الفترة الممتدة (٢٠١٧- ٢٠٢١)

البنك / الشركة	السنوات	المتغير المستقل (مستوى الإفصاح) X	دلالة مستوى الإفصاح
بنك التعمير والإسكان	متوسط الفترة	١٣%	إفصاح منخفض جداً
بنك قطر الوطني الأهلي	متوسط الفترة	٣٧%	إفصاح منخفض جداً
البنك التجاري الدولي CIB	متوسط الفترة	٤٣%	إفصاح منخفض
راية القابضة	متوسط الفترة	٢٧%	إفصاح منخفض جداً
أي فاينانسى	متوسط الفترة	٤٦%	إفصاح منخفض
فورى	متوسط الفترة	٣٣%	إفصاح منخفض جداً
المتوسط العام		**٣٣%**	**إفصاح منخفض جداً**

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق، انخفاض نسب ودلالة مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك والشركات المصرية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٢١-٢٠٢٣)، حيث بلغت نسبة مستوى الإفصاح (٤٢%) وبدلالة مستوى إفصاح للبنوك والشركات تراوح ما بين المستوى المنخفض والمستوى المنخفض جداً ، ويعني ذلك أن مستوى الإفصاح خلال فترة الدراسة كان مستوى منخفض، وبناءاً على ذلك، **يتضح للباحث رفض الفرض الأول حيث لا يوجد التزام بالإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية بشكل كاف من قبل البنوك والشركات المصرية محل الدراسة في ضوء الإصدارات المهنية.**

٢- نتائج إختبار الفرض الثانى بشأن طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية من قبل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية محل العينة وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمتغيرات الرقابية:

في ضوء طبيعة البيانات تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرات، كما بالجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

نتائج مصفوفة الارتباط المتغيرات الدراسة Pearson Correlation

المتغيرات	قيمة الاختبار والمعنوية	مستوى الإفصاح	تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	حجم البنك / الشركة	الرافعة المالية
مستوى الإفصاح	Pearson Correlation	١	٠.٥٧٣	٠.٢٨٣-	٠.٤٠٥-
	Sig. (2-tailed)		٠.٠١٣	٠.٢٥٥	٠.٠٩٦
تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	Pearson Correlation		١	٠.٥٥٤-	٠.٢٨٣-
	Sig. (2-tailed)			٠.٠١٧	٠.٢٥٥
حجم البنك / الشركة	Pearson Correlation			١	٠.٣٠٥
	Sig. (2-tailed)				٠.٢١٨
الرافعة المالية	Pearson Correlation				١
	Sig. (2-tailed)				

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في البنوك وشركات التكنولوجيا المالية محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٥٧٣) بمستوى معنوية (٠.٠١٣)، كما توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وحجم الشركة أو البنك حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٤٠٥) بمستوى معنوية (٠.٠١٧)، في حين لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين باقى المتغيرات بعضها البعض في البنوك والشركات محل الدراسة. **يتضح للباحث قبول الفرض الثانى حيث توجد علاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية للبنوك والشركات المصرية محل الدراسية.**

٣-نتائج إختبار الفرض الثالث بشأن الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة الثلاثية بالبنوك والشركات المصرية محل الدراسة:

ينص الفرض الثاني من فروض البحث على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية بالبنوك وشركات التكنولوجيا المالية المصرية

محل الدراسة" على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومن خلال عرض وتحليل نتائج تحليل الإنحدار لأثر الإفصاح عن الابتكارات المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، كما بالجدول التالي رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

نتائج نموذج الإنحدار لأثر الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

المتغيرات	معامل الانحدار B	معامل الانحدار المعياري Beta	قيمة " T المحسوبة"	القيمة الاحتمالية p-value	الدلالة الإحصائية
ثابت الدالة	١.٩٥٣	٠.٠٨٨	١.٨٣١	٠.٠٨٨	غير معنوي
الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية	١.٧٠٧.	٠.٠٤٤	٢.٢١٠	٠.٠٤٤	معنوي
حجم البنك / الشركة	٠.٢١١-	٠.٠٥٠	٢.١٤٣-	٠.٥٠	معنوي
الرافعة المالية	٠.٠٦٣	٠.٨٦٠	٠.١٧٩	٠.٨٦٠	غير معنوي
▪ **المؤشرات العامة للنموذج:**					
معامل الارتباط المتعدد R	٠.٧٠٥.				
معامل التحديد R^2	٠.٤٩٧				
قيمة F المحسوبة	٤.٦٠٩				
درجات الحرية (ن – ١)	١٧				
القيمة الاحتمالية p-value	٠.٠١٩				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

ويتبين من الجدول السابق، معنوية نموذج الإنحدار على المستوى الإجمالي لأثر الإفصاح المحاسبي عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالبنوك والشركات محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٥%)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٤.٦٠٩) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠.٠١٩). كما بلغ معامل الإرتباط الكلي Multiple Regression Analysis (R) للنموذج (٠.٧٠٥) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين متغيرات النموذج، وقد بلغ معامل التحديد(R^2) Coefficient of Determination (٠.٤٩٧)، حيث يشير إلى قدرة عناصر مؤشر الإفصاح المحاسبي عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تفسير (٤٩.٧%) من التغيرات في تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وعلى المستوى التفصيلي تبين معنوية حجم البنك وعدم معنوية الرافعة المالية للبنوك والشركات المصرية محل الدراسة.

ومن ثم يمكن صياغة نموذج الإنحدار الذي يقيس هذا الأثر وفقاً لنتائج الجدول السابق كما يلي:

$$Y = 1.953 + 1.707\ X - 0.211\ C1 + 0.063\ C2$$

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الجدول السابق، يمكن قبول الفرض الثالث من فروض البحث حيث " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالبنوك والشركات المصرية محل الدراسة، وذلك من خلال العرض والتحليل السابق لنتائج تحليل الإنحدار.

القسم الخامس

الخلاصة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

في إطار عرض وتحليل الإطار النظري للبحث وبناء مؤشر مقترح للإفصاح المحاسبي عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في ضوء الإصدارات المهنية، وتقديم أدلة تطبيقية بالبنوك وشركات التكنولوجيا المالية العاملة في مصر يمكن عرض نتائج البحث وتقديم مجموعة من التوصيات والدراسات المستقبلية على النحو التالي:

أولاً: دلالات ونتائج البحث:

١- تفرض العلاقات بين المنشأة وأصحاب المصلحة إفصاحات تلبى احتياجاتهم من التوقعات، وتعد الحوكمة الثلاثية بأبعادها البيئية والاجتماعية والمؤسسية مفهوما يدعم الإفصاحات طوعياً.

٢-التكنولوجيا المالية هي ابتكار تقني ينتج عنه نموذج عمل له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية والمصرفية وهدفه تخفيض التكاليف وتحقيق السرعة في الوصول للخدمات المالية والمصرفية.

٣- تساعد ابتكارات التكنولوجيا المالية في تغير وتنويع هيكل الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للأطراف بمختلف القطاعات سواء أفراد أو مؤسسات، فضلاً عن انخفاض تكلفتها مقارنة بالطرق التقليدية، ومن ثم تحقيق مزايا تنافسية للبنوك والشركات المالية.

٤- تمارس البنوك وشركات التكنولوجيا المالية دور حيوي في تلبية احتياجات عملائهم من إتاحة الخدمات عبر الإنترنت وعبر التطبيقات ومن خلال وسائل تدعم وصول الخدمة بأقل تكلفة وبالسرعة المطلوبة والأمان من خلال ابتكارات التكنولوجيا المالية.

٥- تولدت الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للعديد من الأسباب من أهمها إدارة المخاطر القانونية والمالية، وجذب المستثمرين لتغطية التمويل اللازم للمنشأة، وتحسين سمعة الشركة لكسب ثقة الأطراف ذو العلاقة، وتحقيق النمو المستدام.

٦- للبنوك وشركات التكنولوجيا المالية دوراً رئيسياً في تطويع الابتكار والتطور التكنولوجى في استحداث ابتكارات مالية مثل العملات المشفرة، والعقود الذكية، وخدمات مالية عبر الهاتف، وتكنولوجيا رقابية.

٧- زاد اهتمام المستثمرين والإدارة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، نظراً لتأثيرها الفعال والإيجابى على معدلات النمو للمنشأة على المدى البعيد، كما اهتمت المؤسسات المالية والمصرفية والبنك الدولى بالحوكمة وأبعادها، لما لها من تأثير إيجابي على استقرار واستمرار المنظمات.

كما كشفت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

٨- أظهرت نتائج تحليل المحتوي للتقارير السنوية للبنوك وشركات تكنولوجيا التمويل محل الدراسة من خلال مؤشر الإفصاح المقترح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية انخفاض نسب ودلالة مستوى الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك والشركات التكنولوجيا المالية المصرية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٢١-٢٠٢٣)، حيث تراوحت نسبة مستوى الإفصاح من (١٣%) إلى (٤٦%) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المخفض جداً والمستوى المنخفض. وعلى المستوى التفصيلى تباين مستوى الإفصاح الوصفى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للشركات والبنوك محل الدراسة، حيث تراوحت نسبة مستوى الإفصاح من (٣%) إلى (٩٨%) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المخفض جداً والمستوى الكاف جداً، بينما تباين مستوى الإفصاح الكمى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للشركات والبنوك محل الدراسة، حيث تراوحت نسبة مستوى الإفصاح من (٠%) إلى (٣٣%) وبدلالة مستوى إفصاح المخفض جداً، وتباين مستوى الإفصاح المالى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للشركات والبنوك محل الدراسة، حيث تراوحت نسبة مستوى الإفصاح من (٠%) إلى (٧٣%) وبدلالة مستوى إفصاح تراوحت ما بين المستوى المخفض جداً والمستوى المتوسط.

٩- لا يوجد التزام بالإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية بشكل كاف من قبل البنوك وشركات التكنولوجيا المالية المصرية محل الدراسة في ضوء الإصدارات المهنية.

١٠- توجد علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية وتمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في البنوك وشركات التكنولوجيا المالية محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٥٧٣) بمستوى معنوية (٠.٠١٣)، كما توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وحجم الشركة أو البنك حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٤٠٥) بمستوى معنوية (٠.٠١٧)، في حين لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين باقى المتغيرات بعضها البعض في البنوك والشركات محل الدراسة.

١١- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالبنوك وشركات التكنولوجيا المالية المصرية محل الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (٥%)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٤.٦٠٩) بمستوى معنوية إجمالية للنموذج (٠.٠١٩). كما بلغ معامل الإرتباط الكلي (R) Multiple Regression Analysis للنموذج (٠.٧٠٥) والذي يبين وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين متغيرات النموذج، وقد بلغ معامل التحديد (R2) Coefficient of Determination (٠.٤٩٧)، حيث يشير إلى قدرة عناصر مؤشر الإفصاح المحاسبي عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تفسير (٤٩.٧%) من التغيرات في تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ثانياً: توصيات البحث: في سياق عرض وتحليل الإطار النظري، ونتائج الدراسة التطبيقية بالبنوك وشركات التكنولوجيا المالية العاملة في مصر، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

١- يجب العمل على تطوير نظام معلومات متكامل من خلال وضع برامج شاملة للإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في الجهات المالية والمصرفية.
٢- ضرورة وجود قواعد مهنية وتنظيمية تحكم عمليات الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية في إطار الهيكل الإداري للمؤسسات المالية والمصرفية.
٣- يجب قيام البنك المركزي المصرى والهيئة العامة للرقابة المالية بإجراء عملية المساءلة للبنوك المصرية وشركات التكنولوجيا المالية وذلك للتحقق من مدى الالتزام بالإفصاحات المؤثرة على الحوكمة الثلاثية التى تصدرها الجهات الرقابية والمتطلبات القانونية والإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية لتحقيق المزيد من الشفافية والمصداقية.
٤- يجب على البنوك التجارية ومراكز الأبحاث العلمية على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في مجال الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية للوقوف على أخر التطورات الدولية في هذا المجال.
٥- ضرورة بذل الجهود من قبل المؤسسات المصرفية والمالية لتعزيز تنظيم عمليات الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية لتحسين كفاءة المؤسسات المالية والمصرفية.
٦- يجب على إدارة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية العمل بشكل دورى على تطوير مستوى الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى ضرورة إفصاح إدارة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية بالتقارير السنوية عن ابتكارات التكنولوجيا المالية طبقا للنموذج العام لمؤشرات الإفصاح المقترح بالدراسة الحالية لتحسين جودة التقارير المالية مما ينعكس على تمكين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
٧- ضرورة عقد دورات تدريبية وورش عمل بشكل مستمر لموظفى البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من أجل تنمية مهاراتهم وخبراتهم للإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية، ومعرفة الوسائل والطرق المستحدثة المتبعة المهنية والتنظيمية في الإفصاح، بالإضافة إلى استقطاب الخبراء لتقديم المزيد من البيانات والمعلومات، وذلك في إطار المساعدات الفنية التي تقدم في مجال الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية التي ترتبط بمجالات البحث:

يمكن للباحثين إجراء مزيد من الدراسات والبحوث التي ترتبط بموضوع البحث أهمها ما يلي:
١- دراسة انتقادية وتحليلية للأطر المهنية والتنظيمية المعمول بها في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية.
٢- مدخل محاسبي مقترح للإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية.
٣- نموذج محاسبي مقترح للإفصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية.
٤- أثر مستوى الإفصاح المحاسبى عن ابتكارات التكنولوجيا المالية على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة المنشأة- دراسة تطبيقية.

مراجع البحث

أ- المراجع باللغة العربية

أبو العلا، محمد عبد العزيز محمد (٢٠١٨). أثر تواجد الشركات في المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية ESG على التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المتواجدة في المؤشر. مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٢(٧)، ٤٦٣-٥١٩.

سرور، عاصم محمد أحمد (٢٠٢٠). إطار مقترح لتفعيل مساهمة المراجع الداخلي في تحقيق الشركات المقيدة لمتطلبات المؤشر المصري لمسؤولية الشركات S&P/EGX/ESG: دراسة نظرية ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤(٢)، ٦٧٨-٧٥٠.

شحاته، محمد موسى علي (٢٠١٩). نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي: مع دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٦(الجزء الثاني - العدد١)، ٦٠١-٦٦٨.

إبراهيم، نبيل عبد الرءوف (٢٠٢٣). أثر ابتكارات التكنولوجيا المالية على تطوير القياس المحاسبي لتعزيز أسواق المال بهدف الحد من التجنب الضريبي عند التعامل مع المنظومة الضريبية الإلكترونية. مجلة الشروق للعلوم التجارية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ١٥(١٥)، ١-٦٠.

النقيب، سحر عبد الستار (٢٠٢١). أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على إدراج ورتبة الشركات في مؤشر الاستدامة المصري S&P/ESG EGX: دراسة اختبارية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥(٣)، ٣٧٢-٤٤٨.

عيد، ربيع فتوح محمد (٢٠٢٣). أثر إدراج الشركة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٧(١)، ٤٣١-٥١٦.

الجبلي، وليد سمير عبدالعظيم، حسين، محمود محمد عبدالرحيم (٢٠٢١). أثر الشمول المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٤٣(٣)، ٤٧-١٣١.

فرج، سهى السيد حسن (٢٠٢٣). أثر الإفصاح عن مخاطر التكنولوجيا المالية على تخطيط إجراءات عملية المراجعة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٤(١)، ١٤١٣-١٤٥٢.

الناغي، محمود السيد وآخرون (٢٠٢٣). أثر التكامل بين آليات الحوكمة والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٤٧(٢)، ١٨٩-٢٢٦.

المرادي، بسام سلطان عبد الرحمن أحمد صبر (٢٠١٩). دور قواعد وآليات الحوكمة في تعزيز استقلالية مراجع الحسابات الخارجي لتحسين جودة التقارير المالية: بالتطبيق

على مكاتب المراجعة في الجمهورية اليمنية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان.
محمد، مريم أحمد طراد؛ محمود، داليا هاني المصري؛ طايع، محمد سلمان (٢٠٢٢). أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة بين التجربتين المصرية والماليزية (٢٠١٥–٢٠٢٢). المركز الديمقراطي العربي، ص٣.
المشهداني، ياسين ميسر فتحي (٢٠٢٠). الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة: العراق أنموذجا. مجلة الأخبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٨.
غضبان، ليلى (٢٠٢١). دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد الصناعي، ١١(٢)، ٣٣٩-٣٦٢.
العجمي، شجاع سعد ثقل؛ داود، ياسر إبراهيم؛ شحاتة، محمد موسى علي (٢٠٢٢). دور استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية بالبيئة الكويتية: دراسة تحليلية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ١١(١٣).
المتولي، محمد سمير محمد (٢٠٢٢). دور الحوكمة والمسؤولية المجتمعية للشركات في تعظيم ثروة الملاك. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٣(٣)، ٩٨٦-١٠٣٩.
الشريف، محمود مصطفى منصور (٢٠٢٢). تقييم أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية (CSR) على فرص نمو المنشأة: دراسة عملية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٣٦(١)، ١٤٣-١٩٢.
غلاب، فاتح (٢٠٢٣). تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG لشركة Lafarge Holcim. Recherchers Economiques Manageriales، ١٧(١)، ٦٠١-٦١٧.
غلاب، فاتح؛ هابي، خديجة (٢٠٢١). واقع حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في الشركات التركية. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، ٥(٢)، ٥٤-٧٢.
حشاد، طارق محمد عمر (٢٠٢٣). أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة وانعكاسه على قيمة الشركة. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٧(٢)، ١٢٥-٢٢٢.
عبد الناصر، عيد محمود أبو زيد (٢٠١٧). أثر استيفاء الشركات لمتطلبات الإدراج في المؤشر المصري للمسؤولية ESG على قيمة وأداء الشركة: دراسة تطبيقية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١(١)، ٦٢٦-٦٩٤.
موسى، إسلام محمد رفعت (٢٠٢٤). أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية. مجلة الإبداع المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١(١)، ٢٢٩-٢٩٨.
شحاتة، محمد موسى علي؛ سليم، عماد علي مصطفى؛ زيدان، إسراء سعدي محمد (٢٠٢٤). قياس أثر استخدام تقنية سلاسل الكتل على مستوى جودة التقارير المالية: أدلة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية. مجلة الإبداع المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١(٢)، ١٢٣-١٥٣.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

Aboukhadeer, E. A. S., Azam, S. M. F., & Albattat, A. R. S. (2023). The Realtionship Between International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and the Quality of Accounting Information in Libyan Government Sector. International Journal of Professional Business Review, 8(1), 01-29.

Alaoubi, A., & Almomani, M. A. (2021). The Moderating Effect for Forensic Accounting on the Relationship between Corporate Governance and Quality of Accounting Information. International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences, 11(2), 47–61.

Al-Ajlouni, A. (2018). Financial technology in banking industry: Challenges and opportunities. In International Conference on Economics and Administrative Sciences (ICEAS2018).

Alt, R., Beck, R., & Smits, M. T. (2018). FinTech and the transformation of the financial industry. Electronic Markets, 28, 235-243. [Business & Management]

Bai, K., Ullah, F., Arif, M., Erfanian, S., & Urooge, S. (2023). Stakeholder-Centered Corporate Governance and Corporate Sustainable Development. Sustainability.

Baig, M. H., Xu, J., Shahzad, F., & Ali, R. (2024). Revealing the potential of FinTech innovation through knowledge assets. International Journal of Innovation Science.

Baig, M. H., Xu, J., Shahzad, F., Rehman, I. U., & Ali, R. (2024). Exploring the impact of fintech innovation on dividend payout decisions. International Journal of Emerging Markets.

Chang, H., & Kuan, J. (2017). The Fin Tech revolution and financial regulation: The case of online supply chain financing. Asian Journal of Law and Society, 4(1), 109–113.

Chuen, D. L., & Teo, E. G. S. (2015). Emergence of FinTech and the LASIC principles. The Journal of Financial Perspectives: FinTech, 03(03).

Christian, H., & Lars, H. (2016). The emergence of the global FinTech market. Working Papers, 6131, 1–37.

Chorzempa, M., & Huang, Y. (2022). Chinese fintech innovation and regulation. Asian Economic Policy Review, 17(2), 274–292.

Dicuonzo, G., Palmaccio, M., & Shini, M. (2024). ESG, governance variables and Fintech. Research in International Business and Finance, 69, 102205.

Ellili, N. O. D. (2023). Impact of corporate governance on ESG disclosure. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 30(2), 858–873.

Galeone, G., Ranaldo, S., & Fusco, A. (2024). ESG and FinTech: Are they connected?. Research in International Business and Finance, 69, 102225.

Gras-Gil, E., Manzano, M. P., & Fernández, J. H. (2016). Corporate social responsibility and earnings management. BRQ Business Research Quarterly, 19(4), 289–299.

Haider, H. (2018). Innovative financial technologies. K4D Helpdesk Report, Institute of Development Studies.

Johnson, R., Erasmus, P. D., & Mans-Kemp, N. (2019). ESG practices in South Africa. South African Journal of Economic and Management Sciences, 22(1), 1–13.

Julapa, J., & Catharine, L. (2018). FinTech lenders and underserved areas. Journal of Economics and Business, 1–26.

Kaawaase, T. K., Nairuba, C., Akankunda, B., & Bananuka, J. (2021). Corporate governance and financial reporting. Asian Journal of Accounting Research, 6(3), 348–366.

Karwowski, M., & Raulinajtys-Grzybek, M. (2021). CSR actions and ESG risk. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 28(4), 1270–1284.

Kaur, G., Lashkari, Z. H., & Kaur, G. (2021). Introduction to FinTech. Understanding Cybersecurity Management in FinTech, 1–15.

Lagasio, V., & Cucari, N. (2019). ESG disclosure: Meta-analytical review. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 26(4), 701–711.

Liu, Z., & Li, X. (2024). Bank fintech and ESG greenwashing. Finance Research Letters, 62, 105199.

Mahmoodi, R., Zalaghi, H., & Aflatooni, A. (2023). Corporate Governance Stability in Iraq. International Journal of Professional Business Review, 8(5), 8.

Muñoz-Torres, M. J., Fernández-Izquierdo, M. Á., Rivera-Lirio, J. M., & Escrig-Olmedo, E. (2019). ESG rating agencies and sustainability. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 26(2), 439–452.

Pollman, E. (2024). The making and meaning of ESG. Harvard Business Law Review, 14, 403.

Rau, P. R., & Yu, T. (2024). A survey on ESG: investors and firms. China Finance Review International, 14(1), 3–33.

Shakil, M. H., Tasnia, M., & Mostafiz, M. I. (2021). Board gender diversity and ESG. International Journal of Bank Marketing, 39(4), 661–677.

Trotta, A., Rania, F., & Strano, E. (2024). FinTech and ESG: bibliometric perspective. Research in International Business and Finance, 69, 102200.

Whelan, T., Atz, U., Van Holt, T., & Clark, C. (2021). ESG and financial performance. Uncovering the Relationship by Aggregating Evidence, 1(2015-2020), 10.

Xie, J., Nozawa, W., Yagi, M., Fujii, H., & Managi, S. (2019). ESG and corporate financial performance. Business Strategy and the Environment, 28(2), 286–300.

Xavier, V. (2019). Competition and Stability in Modern Banking. International Journal of Industrial Organization, 1–15.

You, W., & Liu, B. (2025). ESG performance, bank fintech and risk-taking. Finance Research Letters, 74, 106776.